

الخطر على إسرائيل

بات كامناً

في «البيت الأبيض»!

صفحة (٥)

ورقة جديدة صادرة

عن «منتدى هرتسليا»:

تحديث نظرية الأمن

الإسرائيلية

صفحة (٣)

الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٤/٣/٢٥م الموافق ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٥هـ العدد ٣٢٩ السنة الثانية عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

«ذروة حادة» لتوتر العلاقات

الإسرائيلية- الأمريكية؟

بقلم: أنطوان شلحت

لا شك في أن آخر تصريحات أدلى بها وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون حول الإدارة الأميركية والتي شُن فيها هجوماً حاداً عليها متهماً إياها بإبداء الضعف في معالجة البرنامج النووي الإيراني وسائر المشكلات التي يشهدها العالم، تُؤجج حالة التوتر المسيطرة في الأونة الأخيرة على راهن العلاقات بين إسرائيل والإدارة الأميركية الحالية وتدفع بها نحو ذروة غير مسبوقة.

وبموجب أحدث التحليلات الإسرائيلية، دائماً كانت ثمة خلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة، لكن لم يسبق قط أن تجاسر وزير دفاع إسرائيلي على أن يهين على نحو شخصي وزير خارجية أميركي، وبعد ذلك بعدة أسابيع أن ينقذ مجمل السياسة الخارجية الأميركية والقول إنها تبث وهناً، وتؤدي إلى إضعاف حلفائها.

ويعود سبب اعتبار هذا التطور بمثابة ذروة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين الدولتين إلى سببين رئيسيين:

الأول، أن من يقود الهجوم على الإدارة الأميركية هو وزير الدفاع الذي من المفترض أن يكون أكثر مسؤول في الحكومة الإسرائيلية يتحمل بهم أساس المخاطر، ويحذر لعقود ودلالة العلاقات الإسرائيلية- الأميركية ومدى مركزيتها التي لا بد لها من أن لا يتعطل بالأمن لدولة مثل إسرائيل ما زال جهازها الأمني كله أميركياً بدءاً بإطارات سيارات الجيب وانتهاءً بأحدث الطائرات المقاتلة.

الثاني، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانيا هو مفكر مثل وزير دفاعه بالضبط، أو على الأقل يتحمل المسؤولية المباشرة منذ أن عاد إلى سدة الحكم العام ٢٠٠٩، عن إرخاء العنان لحملة الانفلات ضد الولايات المتحدة من خلال سلسلة مناوشات مع الرئيس الأميركي باراك أوباما.

في واقع الأمر فإن هجوم يعلون هو جزء من هجوم أشمل وأكثر حدة تُؤججه منابر اليمين في إسرائيل، وأورثنا نماذج منه في هذا العدد من «المشهد» (طالع ص ٥)، وفي خضمه تطلق نعوت وأوصاف على الإدارة الأميركية ورئيسها، من قبيل أنه «شخص لا روح له»، ويدين رأسه في الرمل، ويعيش في واقع وهمي من السفسة الدبلوماسية، ولا عزم يحيا في عالم آخر وما شابه ذلك.

قبل هذا كانت التحليلات الإسرائيلية تشير إلى أن أحد أهم عوامل هذا التوتر يعود إلى «تكرس مشاعر الخوف من ترك الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط»، وأضيف في هذا التقدير فوهام أن أوباما استقر رأيه على دخول كتب التاريخ باعتباره الضد المطلق لسلفه في البيت الأبيض جورج بوش الابن، ولا يعني هذا أنه طوى نهائياً خيار اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية فحسب، وإنما أيضاً أن التفكير في التدخل الخارجي كعنصر لتغيير نظام حكم، كما حدث في العراق قبل أكثر من عشرة أعوام مثلاً، بات يثير حفيظته وتحفظه.

كما تناولت أبحاث وتحليلات إسرائيلية كثيرة الأسباب التي تقف وراء ميل الولايات المتحدة إلى ترك الشرق الأوسط.

مهما تكن هذه الأسباب، فقد جرى التركيز على ثلاثة أسباب رئيسية، أوجزها الفصل الإسرائيلي الأسبق في الولايات المتحدة ألون بتكاس على النحو التالي: أولاً، استقلال الطاقة. فالولايات المتحدة لن تكون في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ بحاجة إلى استهلاك نفط مصدره الشرق الأوسط، إذ إنها ستصبح أكبر منتجة للنفط في العالم، بل وحتى أكبر من روسيا والسعودية. صحيح أنها أكبر مستهلكة للنفط في العالم لكن أي نقص أو زيادة في الطلب ستوفرهما كندا والمكسيك. بعبارة أخرى، فإن العولمة القديمة التي مؤداها أن الولايات المتحدة لها مصلحة في أن تتزود بالنفط من الشرق الأوسط بصورة منتظمة لم تعد تمت بصلة إلى الواقع.

ثانياً، أن الولايات المتحدة مجروحة ونازقة بسبب عدة تدخلات عسكرية وسياسية في الشرق الأوسط، في العراق وأفغانستان وإسرائيل والفلسطينيين ومصر. وقد ضاقت ذرعاً بذلك وهي متعبة ولا ترى أن ثمة مصالح حيوية موضوعة على المحك أو يتهددها الخطر ويتبني إرثها في المنطقة. فضلاً عن ذلك فإن مراقبة الشرق الأوسط في العام ٢٠١٤ تبين أن القوى الثلاث المهيمنة من جهة النفوذ في المنطقة ليست عربية وهي إسرائيل وتركيا وإيران، ولذا حدثت صدمة من الاشتغال الموسوس بالعالم العربي. وقد لوحظ هذا التوجه جيداً في السياسة الأميركية الموجهة نحو مصر وليبيا وسوريا، فالذي يتنظر إليه في إسرائيل على أنه تردد وانعدام زعامة كان في واقع الأمر انعكاساً لسياسة خارجية أميركية جديدة.

ثالثاً، انتقال مركز الانتباه والمصالح الأميركية إلى الشرق الأقصى. فقد أصبحت الصين وشبه الجزيرة الكورية، وتايوان وجنوب شرقي آسيا، بمثابة وجهة العقد التالي للسياسة الخارجية الأميركية، ولذا لم تعد الحليمة ذات الأولوية للولايات المتحدة في الوقت الحالي في إسرائيل ولا حتى بريطانيا، بل أستراليا واليابان بقدر ما، ولا يعتقد بتكاس أن هذا المبرر سيكون سريعاً واسع النطاق وسيلاخظ في فترة قصيرة، وفي الوقت عينه يؤكد أن التأييد الأميركي لإسرائيل واسع وعميق لكن تجري عليه تحولات لأن الولايات المتحدة تخضع لتغييرات ديمغرافية وثقافية وذهنية.

في ضوء ذلك، تترى تحليلات إسرائيلية أن سعي الولايات المتحدة إلى تحقيق لتسويات في بؤر التوتر المركزية في منطقة الشرق الأوسط، مثل سعيها على صعيد تسوية القضية الفلسطينية وعلى صعيد طي الملف النووي الإيراني، يهدف أكثر من أي شيء آخر إلى تمكين واشنطن من أن تنسحب من هذه المنطقة دون الخشية من احتمال تصعيد خطر قد يجذبها إلى المرجل خلفاً لرغبتها.

لكن بموازاة ذلك، يؤكد بعض هذه التحليلات أن هذا السعي قد يجري تفسيره على أنه مؤشر سافر إلى تهاموي «العصر الأميركي» في الشرق الأوسط. وبرأي أحد الخبراء الإسرائيليين في الشؤون الأميركية، البروفسور أبراهام بن تسفي، فإن أداء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بات يعتوره «ضعف عام وتحلل من مسؤولية الدولة العظمى».

ولشرح ما يقصد بضيف بن تسفي أن الولايات المتحدة على سبيل المثال لم تنتكر لالتزامها الصريح أن ترد بالقوة على الاستعمال الكثيف للسلاح الكيميائي الذي قام به نظام بشار الأسد في سورية ضد سكان مدنيين عاجزين فحسب، بل امتنعت أيضاً في مراحل القتال الأولى عن أن تمنح النواة المعتدلة الموالية للغرب بين المتطرفين العنصرية والمساعدة العسكرية الكبيرة، وإن لم يكن الحديث يدور قط حول تدخل أميركي عسكري مباشر بل حول تأييد ودعم للنتيار المركزي بين القوات المعارضة للأسد. ومجرد التفكير في هذه الإستراتيجية آثار خوفاً في البيت الأبيض من أن تفسر على أنها محاولة لإحداث تغيير في نظام الحكم وأن تعيد أوباما في نفق الزمان مباشرة إلى أيام الأيديولوجيا المحافظة الجديدة لإدارة بوش الابن.

لكن بالعودة إلى عاصفة يعلون، يعتقد خبراء الشؤون الأميركية أن الولايات المتحدة لن تمر عليها مرور الكرام. وثمة من أشار إلى أنه في أجهزة الأمن الأميركية يعرفون كيف يتخذون عقوبات رسمية حتى بسبب أخطاء أفراد، وجرت العادة على أن يكون الانتقام الأميركي غير جارف، وأن يأتي على دفعات، بدءاً بتبريد العلاقات وتخفيف درجتها، مروراً بتقليص التعاون، وانتهاءً بإلغاء تدريبات وزيارات دورية.

ووفقاً لبتكاس فإن وزير الدفاع الإسرائيلي سيعتبر من الآن فصاعداً شخصاً لا يمكن الاعتماد عليه، وسيكون لهذا تأثير حقيقي على مدى الاستعداد الأميركي للاستماع بجديّة إلى ما تفكر به إسرائيل ووزير دفاعها إزاء موضوعات حيوية مثل إيران أو الموضوع الفلسطيني.

لننتظر.

إضراب شامل يشل وزارة الخارجية الإسرائيلية ويغلق سفاراتها في العالم!



الخارجية الإسرائيلية: إضراب.

رسمية إلى دول أجنبية، وسيتم وقف كافة أشكال النشاط الإعلامي السياسي في عواصم العالم والأمم المتحدة، كما ستوقف السفارات والبعثات الدبلوماسية الإسرائيلية عن إرسال برقيات دبلوماسية إلى وزارة الخارجية في إسرائيل، كذلك فإنه في حال استمرار الإضراب يتوقع إلغاء زيارة البابا إلى إسرائيل في شهر أيار المقبل.

اتفاقية عمل جماعية بين لجنة الموظفين ووزارة المالية.

وعلى أثر إعلان الإضراب فإن موظفي وزارة الخارجية لن يقدموا خدمات قسطنية باستثناء حالات «إنقاذ الأرواح»، ولن يتم استصدار شهادات سفر وجوازات سفر في السفارات والقنصليات، ولن يتم منح تصاريح دخول إلى إسرائيل لمواطنين أجانب، ولن يتم منح خدمات لزيارات وفود إسرائيلية

إسرائيل تهدد بعدم إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من دون تمديد المفاوضات لمدة عام!

الخارجية الأميركية، جون كيري، هو الذي تهدد بذلك أمام الفلسطينيين.

كما أشارت الصحيفة إلى أن غالبية الوزراء الإسرائيليين لن تؤيد إطلاق سراحهم، وعلى ضوء ذلك توقعات الصحيفة أنه حتى لو أطلقت إسرائيل سراح أسرى من دون أن يشمل ذلك أسرى ٤٨ فإنه ستنتشأ أزمة شديدة بين إسرائيل والفلسطينيين ومن شأنها أن تهدد العملية السياسية بين الجانبين خاصة على ضوء استمرار البناء في المستوطنات ومطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية إسرائيل.

من جهة أخرى نقلت الإذاعة العامة الإسرائيلية عن مصادر دبلوماسية غربية قولها إن الإدارة الأميركية تحاول طرح اقتراح يجعل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياه، يوافق على الإفراج عن دفعة الأسرى الرابعة ويضمنها أسرى ٤٨ ويتمكن من إقناع وزرائه بتأييد خطوة كهذه. ووفقاً للإذاعة الإسرائيلية فإن جهات في الإدارة الأميركية لا تستبعد قبول اقتراح قدمه نتانياه ويضي بأنه مقابل إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين الثلاثين باستثناء الولايات المتحدة سراح الجاسوس الإسرائيلي جونتان بولارد، لكن ليس واضحاً ما إذا كان الرئيس الأميركي، باراك أوباما، سيوافق على ذلك بعد أن رفض رؤساء أميركيين سابقون على مدار ٢٥ عاماً مضت إطلاق سراح بولارد.

وقال مسؤولون إسرائيليون للإذاعة إن «المحادثات تواجه خطراً حقيقياً وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق حول إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى فإن العملية السياسية برمتها ستفشل». وأضاف المسؤولون أنه في حال تم تمديد المفاوضات فإنه سيكون بالإمكان التوصل إلى «صيغة مبتكرة» في قضية الاعتراف بالدولة اليهودية أيضاً وبصورة تكون مقبولة على الجانب

تهدد إسرائيل بالتراجع عن قرارها بشأن إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين القدامى، وعدم إطلاق سراح الدفعة الرابعة والأخيرة، الأمر الذي من شأنه تفجير المفاوضات بين الجانبين، فيما بحثت رئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين ووزيرة العدل الإسرائيلية، تسبيبي ليفني، منع تفجير المفاوضات خلال لقاءها مع المبعوث الأميركي الخاص إلى المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية، مارتين إنديك.

وطالبت الحكومة الإسرائيلية الإدارة الأميركية بأن تضمن استمرار المفاوضات مع الفلسطينيين لمدة عام آخر مقابل إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين القدامى، وذلك لمنع الفلسطينيين من التوجه إلى الأمم المتحدة ومؤسساتها، خاصة المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أول من أمس الأحد، عن مسؤولين سياسيين إسرائيليين قولهم إنه «إذا لم يضمن الأميركيون تمديد المفاوضات لعام آخر فإنه لن يتم إطلاق سراح ولو حتى أسير واحد». وقال مسؤول إسرائيلي إنه «لا يعقل أن تطلق إسرائيل سراح مخربين وبعد أسبوعين يقوم أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) بكسر القواعد ويتوجه إلى الأمم المتحدة».

وكان الجانب الفلسطيني قد أعلن الأسبوع الماضي عن أن إسرائيل ستفرض في إطار الدفعة الرابعة والأخيرة من الأسرى القدامى عن ٣٠ أسيراً، بينهم ١٤ أسيراً من عرب ٤٨، في ٢٩ آذار الجاري.

لكن وفقاً ل«يديعوت أحرونوت»، فإن إسرائيل ستفرض عن هؤلاء الأسرى خلال نيسان المقبل وأن إسرائيل لن تتعهد بالإفراج عن أسرى ٤٨ وإنما وزير

مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مдар» يدعوكم لحضور مؤتمر

«تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٤: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٣»

والذي سيعقد في فندق جراندي بارك، رام الله، المصيون، اليوم الثلاثاء ٢٥-٣-٢٠١٤ من الساعة التاسعة والنصف صباحاً حتى الساعة الثانية والنصف عصراً

البرنامج:	٠٩:٣٠ - ١٠:٠٠	١٠:٠٥ - ١١:٠٥	١١:٠٥ - ١١:٢٠	١١:٣٥ - ١٢:٢٠
تسجيل وضيافة				
ترحيب وعرض الملخص التنفيذي				
د. هندية غانم				
عرض نتائج فصول التقرير:				
الجلسة الأولى: ١٠:٢٠ - ١١:٣٠				
مشهد العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية	١٠:٣٥ - ١١:٢٠			
أ. امطاس شحادة				
المشهد السياسي الحزبي - الداخلي	١٠:٥٠ - ١١:٣٥			
أ. أنطوان شلحت				
مشهد العلاقات الخارجية	١١:٠٥ - ١١:٥٠			
د. مهند مصطفى				
الفلسطينيون في إسرائيل	١١:٠٥ - ١١:٢٠			
د. رائف زريق				
استراحة قهوة	١١:٣٥ - ١٢:٢٠			
الجلسة الثانية: ١١:٣٥ - ١٣:١٥				
المشهد الأمني - العسكري	١١:٥٠ - ١١:٣٥			
د. فادي نحاس				
المشهد الاقتصادي	١٢:٠٥ - ١١:٥٠			
د. عاص أطرش				
المشهد الاجتماعي	١٢:٢٠ - ١٢:٥٠			
أ. نبيل الصالح				
تعقيب على التقرير الاستراتيجي	١٢:٤٠ - ١٢:٢٠			
د. علي الجراوي - أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت				
أسئلة ونقاش	١٣:١٥ - ١٢:٤٠			
غداء	١٤:٣٠ - ١٣:١٥			
سيتم توزيع التقرير والملخص التنفيذي للتقرير باللغتين العربية والانجليزية، وسيقام معرض لإصدارات «مدار»				
هذا المؤتمر بدعم من				

ارتفاع حاد في عدد الفلسطينيين الذين قتلوا برصاص إسرائيل بجوار الشريط الحدودي في القطاع!

«منظمة «بتسليم»: الاشتباه بأن أوامر إطلاق النار تسمح بإطلاق الرصاص القاتل على مواطنين لا يشكلون أي خطر»

فيما يلي نص بيان صدر عن منظمة «بتسليم» لحقوق الإنسان الشهر الحالي حول ازدياد حالات قتل فلسطينيين برصاص الجيش الإسرائيلي بجوار الشريط الحدودي في القطاع. ويؤكد البيان من ضمن أمور أخرى أن هذا الواقع يثير الاشتباه بأن أوامر إطلاق النار في تلك المنطقة تسمح أيضاً بإطلاق الرصاص الحي في أوضاع لا تشكل خطراً على حياة أفراد القوات الأمنية الإسرائيلية:

يوم الجمعة ٢٨ شباط ٢٠١٤، قُتلت أمنة قديح (٥٧ عاماً) من سكان بلدة خزاعة برصاصه في بطنها في أثناء اقترابها من الشريط الحدودي في قطاع غزة. وقال أفراد عائلتها للباحث الميداني في منظمة «بتسليم» خالد عزازيرة إن قديح والتي تعاني من مرض نفسي شاركت في زفاف عائلي في بلدة خزاعة جنوب شرقي القطاع، بجوار منطقة الشريط الحدودي، ولم تعد إلى البيت برفقة أفراد عائلتها الذين اكتشفوا غيابها وبدأوا بالبحث عنها. وقرابة الساعة العاشرة ليلا سمع أفراد العائلة صوت رصاص وشاهدوا قتابل مضيفة وسيارة جيب تابعة للصليب الأحمر بجوار الشريط. وقرابة السادسة صباحاً عثر أفراد العائلة على جثة قديح التي أصيبت برصاصه في بطنها، وهي قريبة جداً من الشريط الحدودي مقابل برج حراسة إسرائيلي. وليس من الواضح ما إذا كانت قديح قد قتلت على الفور أم أنها احتضرت لساعات نتيجة النزيف. وقال الناطق العسكري الإسرائيلي لصحيفة هآرتس إن قوة عسكرية إسرائيلية أطلقت الرصاص صوب شخص كان يقترب من الشريط الحدودي جنوب القطاع ولم يستجب لنداءات التوقف. وقالت القوة إنها شخّصت إصابة الشخص. ولم يوضح الناطق العسكري في ردّه السبب من وراء عدم تقديم العناية الطبية لتدريج الأمر التي كان بإمكانه إتخاذ حياتها.

وتندرج هذه الحالة ضمن أربع حالات إضافية وقعت في الأشهر الثلاثة الأخيرة، قُتل فيها مواطنون من قطاع غزة لم يشاركوا في القتال. برصاص قوات الأمن الإسرائيلية تجاه مواطنين كانوا يمشون بجوار الجهة الفلسطينية للشريط الحدودي. ومنذ نهاية كانون الثاني ٢٠١٣ وحتى منتصف كانون الأول قُتل بجوار الشريط الحدودي فلسطيني واحد قام باجتيازه وهو يحاول الدخول إلى إسرائيل من دون تصريح.

وبدأً من النصف الثاني من شهر كانون الأول طرأ ارتفاع على عدد الذين أصيبوا بالرصاص الحي بجوار الشريط الحدودي. وقد وثق محمد صباح، الباحث الميداني في «بتسليم»، وابتداءً من ٢٠١٣/١٢/٢٠، عدد الذين أصيبوا بجوار الشريط الحدودي إذ بلغ ٥٥ شخصاً، منهم ٤٣ أصيبوا بالرصاص الحي و١٠ برصاص معدني مغلف بالمطاط ٢٥ جراء إصابتها بقنبلة غاز في الرأس. كما تشير معطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى وجود ارتفاع حاد في عدد الحوادث التي أصيب فيها مواطنون برصاص حي بجوار الشريط الحدودي في غزة، وذلك منذ النصف الثاني من شهر كانون الأول ٢٠١٣.

في جميع الحالات الأخيرة التي قُتل فيها مواطنون فلسطينيون بجانب الشريط أذعت جهات عسكرية اقتبست في الإعلام أن إطلاق الرصاص تمّ جراء مكوثهم في منطقة محظورة ونتيجة لحدوث عمليات تخريب في الشريط الحدودي:

في يوم الجمعة ٢٠١٣/١٢/٢٠، قُتل عودة حمد (٢٧ عاماً) رمياً بالرصاص وهو يعمل في جمع النفايات والمعادن في مزبلة بيت حانون. ووفقاً لتحقيق بتسليم فقد أصيب حمد براسه برصاصه حية قرابة الساعة ١٥:٢٠، فيما كان يقض مقطعا من السياج الشائك الذي يسبق الشريط الحدودي. وقال أخوه لبّتسليم إنه لم يسمح قبل إطلاق هذه الرصاصه أي نداءات تحذير أو إطلاق للرصاص في الهواء. أطلقت رصاصات أخرى بعد ذلك من برج المراقبة العسكري الذي يقع على بعد قرابة ٤٠٠ متر من الموقع. أصابت شقيقه في يده، وقد نُقل حمد إلى المستشفى في بيت حانون وتوفي متأثراً بجراحه بعد وصوله بقليل. وقال الناطق بلسان الجيش: «في ظهيرة يوم الجمعة حضر عدة مشبوهين إلى الشريط الحدودي، إلى منطقة محظورة، وقاموا بتخريبات في عدة مرات. حاولت القوة التي مكثت في الموقع إبعادهم عدة مرات ولما استمرّوا في تخريب الشريط، قامت القوة بإجراة اعتقال مشتبه به أصيب فيه أحد المشبوهين».

في يوم الخميس ٢٠١٤/١/٢٢، كان الفتى عدنان أبو خاطر (١٦ عاماً) يمشي برفقة عدة شبان آخرين في منطقة قريبة من الشريط الحدودي شرقي جباليا. وقد أصيب أبو خاطر برصاص في بطنه أطلقه الجنود وتوفي متأثراً بجراحه في اليوم التالي. ووفق جهات عسكرية فإن الشبان حاولوا تخريب الشريط الحدودي ولذلك أصيب أحدهم في قدمه.

في يوم الجمعة ٢٠١٤/١/٢٤، قتل بلال عويضة (١٩ عاماً) رمياً بالرصاص، وهو من سكان بيت لاهيا شمالي قطاع غزة، على بعد عدة أمتار من الشريط الحدودي. المنطقة التي قُتل فيها عويضة معروفة بمنطقة هادئة والكثير من السكان يأتون إليها من أجل الاستجمام والتنزّه. ووفق تحقيق بتسليم فقد تنزّه عويضة في المنطقة مع رفاقه واقتربوا من الشريط الحدودي والتفتوا لأنفسهم صورا بجانبه بهواتفهم المحمولة. عندما اقترب الشبان من الكاميرا المنصوبة على الشريط أطلقت طلقة واحدة باتجاههم من صوب البرج العسكري المجاور، وأصابت صدر عويضة. وقد نُقل إلى مستشفى كامل عدوان في بيت لاهيا حيث توفي هناك. وقالت جهات عسكرية إنه في ساعات الظهيرة تجمّع عشرات الفلسطينيين بجوار الشريط الحدودي شمالي القطاع في منطقة محظورة والحقوا بالضرر في الشريط الحدودي. ووفق أقوال الجيش فقد أصيب اثنان من المشتبه بهم في أثناء محاولات إبعادهم برصاص قوات الجيش الإسرائيلي. الجيش لن يسمح بإلحاق الضرر بالشريط الحدودي أو بأمن دولة إسرائيل ومواطنيها.

في يوم الخميس ٢٠١٤/٧/١٣، أصيب إبراهيم منصور (٣٥ عاماً)، من سكان مدينة غزة، شرقي المدينة وعلى بعد نحو ١٠٠ متر من الشريط الحدودي. وكان منصور لحظة إصابته يعمل في جمع الحصى والرمل برفقة أشخاص آخرين. ووفق تحقيق بتسليم، أطلقت صوبهم قرابة الساعة ١٤:٢٠ عدة رصاصات من برج عسكري محاذ. وقد أصيب منصور في رأسه كما أصيب أحد العمال الآخرين في قدمه إصابة طفيفة. ونُقل الاثنان لتلقي العناية الطبية في مستشفى الشفاء في مدينة غزة، وبعد فترة وجيزة أعلنت وفاته. وقالت جهات عسكرية «أطلقت القوة الرصاص باتجاه عدة فلسطينيين اقتربوا من الشريط الحدودي شمالي القطاع. ووفقاً للجيش فقد حاول الفلسطينيون إلحاق الضرر بالشريط ومكثوا في منطقة محظورة».

يرفض الجيش الإسرائيلي نشر أوامر إطلاق النار التي تصدر للجنود ولذلك ليس باستطاعة بتسليم معرفة ما هي التعليمات التي يعطون وفكها. ومع ذلك ومن خلال الردود الرسمية المنشورة في الإعلام، يثار الاشتباه بأن هذه الأوامر تسمح أيضاً بإطلاق الرصاص الحي في أوضاع لا تشكل خطراً على حياة أفراد القوات الأمنية. وفي جميع الحالات أعلاه، ادعت الجهات العسكرية أنّ الجنود أطلقوا الرصاص لأنّ الفلسطينيين مكثوا في منطقة محظورة وحاولوا إلحاق الضرر بالشريط الحدودي.

لكنّ هذا التسويغ لا يمكن أن يبيز إطلاق الرصاص الحي، وفي حال وجود أمر يسمح بمثل هذا خطأ فهو أمر غير قانوني. قوات الأمن تملك بالطبع صلاحية وحتى واجب العمل من أجل الدفاع عن المنطقة الحدودية ومنع العمليات ضد المواطنين الإسرائيليين، بما في ذلك محاولات اختراق مناطقها وزراعة الألغام على امتداد الشريط الحدودي، إلا أنها لا تملك صلاحية تحقيق هذه الغايات عبر المنس بأشخاص لا يشكلون خطراً على أمان أحد.

إن المناطق المحاذية للشريط الحدودي والتي عرّفها الجيش بأنها مناطق محظورة للحدول، يستخدمها سكان القطاع من أجل احتياجات مدينية واضحة ومتنوعة، لكسب الأرزاق والتنزّه أو لإجراء النشاطات الاحتجاجية.

في الأشهر الأخيرة يحضر إلى المنطقة الواقعة شرقي مخيم جباليا للاجئين شبان كثيرون، وخصوصاً أيام الجمعة. بعضهم يتنزّهون في المكان أو يرتاحون، وبعضهم يبيعون المشروبات والحلويات، والبعض يلقي الحجارة باتجاه الشريط الحدودي أو يحاولون تعليق أعلام فلسطين عليه وإحراق الإطارات. وفي حالات قليلة، يقوم بعض الشبان حتى بإلقاء الزجاجات الحارقة باتجاه الشريط وباتجاه الجنود الذين يقومون بالدوريات على طوله.

إذا أخذنا هذا الواقع بالحسبان، فإنه يحظر على الجهاز الأمني التعامل مع هذه المنطقة على أنها منطقة قتال فقط، والتعامل مع كل شخص يمكث فيها باعتباره خطراً أمنياً، ويجب وضع أوامر إطلاق النار بما يلائم ذلك. ومن ضمن سائر الأمور، يجب على الجيش أن يوضح للقوات الأمنية الحظر المطبق المبرر على استخدام الرصاص الحي كوسيلة لإبعاد السكان الفلسطينيين الذين لا يشكلون خطراً على أحد في المناطق الواقعة على طول الشريط الحدودي. إلى جانب ذلك، يجب على الجيش تجهيز القوات الفاعلة على امتداد الشريط الحدودي بوسائل ملائمة لمواجهة المظاهرات أو التجمعات ذات الطابع المدني. لكن ما دام الشبان لا يشكلون خطراً على أحد ولا يحاولون إلحاق الضرر بالشريط الحدودي، يمنع استخدام هذه الوسائل ضدّهم. وفي حال وجود اشتباه حقيقي بوقوع ضرر للشريط الحدودي يحق للجنود استخدام وسائل أقل فتكاً، إلا أن إطلاق الرصاص الحي ممنوع إلا في حال تشكيل خطر حقيقي على الحياة. هذان وقد توجهت بتسليم إلى النيابة العسكرية مطالبة بفتح تحقيقات جنائية تتعلق بملابسات قتل الأشخاص الخمسة.

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في صحيفة «معاريف»

شالوم يروشالمي لـ «المشهد الإسرائيلي»: أول عام من ولاية حكومة نتنياهو الحالية انتهى بخيبة أمل كبيرة!

«نتنياهو هو آخر شخص يريد تقسيم البلاد إلى دولتين وإخلاء مستوطنات وتقسيم

القدس والتنازل عن السيادة في غور الأردن أو التوصل إلى حل لقضية اللاجئين»



حكومة نتيناهو الثالثة، مراوحة المكان.

كتب بلال ضاهر:

اعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتيناهو، أن إسرائيل تريد التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين ولكن ليس بأي ثمن. وقال نتيناهو في خطاب أمام الكنيست، يوم الأربعاء الماضي، «إننا نريد السلام ونعمل من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، وهذه العملية [المفاوضات] هي عملية نزع بها، ولكن ليس بكل ثمن». وأضاف «لسنا مستعدين للتنازل عن مطالبنا الأساسية» معتبرا أنه «نفذنا خطوات ليس بسيطة أبداً من أجل الدخول إلى المفاوضات، ولكن لدينا في هذه المفاوضات مواقف أساسية نحافظ عليها. وهناك محاولة الولايات المتحدة وزير خارجيتها جون كيري لتحريك المفاوضات واعتقد أن الجميع يدرك الآن جيدا من هو الجانب الراض ومن هو الجانب غير الراض للسلام».

وطالبت الحكومة الإسرائيلية الإدارة الأميركية بأن تضمن استمرار المفاوضات مع الفلسطينيين لمدة عام آخر مقابل إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين القدامى، وذلك لمنع الدفعة الثانية من التوجه إلى الأمم المتحدة ومؤسساتها، خاصة المحكمة الجنائية الدولية الجانب في لاهي، ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ونقلت صحيفة «يديعوت أchronوت»، أول من أمس الأحد، عن مسؤولين سياسيين إسرائيليين قولهم «إذا لم يضمن الأميركيون تمديد المفاوضات لعام آخر فإنه لن يتم إطلاق سراح ولو حتى أسير واحد». وقال مسؤول إسرائيلي «لا يعقل أن تطلق [إسرائيل سراح مخربين وبعد أسبوعين يقوم أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) بكسر القواعد ويتوجه إلى الأمم المتحدة».

من جانبه، انتقد وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، رئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين ووزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني، قائلا إنه «يوجد لدينا مشكلة خطيرة تتمثل باتهام الذات... وهناك محافل يلتقي فيها إسرائيليون وعرب، والعرب يتهمون اليهود واليهود يتهمون أنفسهم».

وأضاف مهاجما ليفني من دون ذكر اسمها «توجد جهات في الحكومة فقدت التوازن وتتهم أنفسنا [يفشل المفاوضات مع الفلسطينيين] وهم يقولون لماذا نبني [في المستوطنات] وعندها يصبح مبرحا لجميع أولئك من الخارج مهاجمتنا. توجد بيننا اتهامات كثيرة ضد أنفسنا وهذه تجذب النيران نحونا وتدفع جهات إلى ممارسة ضغوط علينا ومطالبتنا بتقديم تنازلات».

وجاءت أقوال يعلون خلال محاضرة في جامعة تل أبيب، الأسبوع الماضي، وشن خلالها هجوما شديدا ضد الرئيس الأميركي باراك أوباما.

وقال يعلون إن أوباما يفضل إبقاء القرار بشأن مهاجمة إيران بأيدي الرئيس الأميركي القادم، واعتبر أن الولايات المتحدة تظهر ضعفا في جميع المناطق في العالم. وقال الوزير الإسرائيلي إن المعسكر السني المعتدل في المنطقة توقع أن تدعمه الولايات المتحدة مثلما تدعم روسيا المحور الشيعي، وانا أسمع أصواتا تعبر عن خيبة أمل في المنطقة... وإذا انتظرت في البيت فإن الإرهاب سيصل إليك مرة أخرى» واعتبر أنه تدور في العالم «حرب بين الحضارات».

في غضون ذلك، مر عام على تشكيل حكومة نتيناهو الثالثة.

وقال المحلل السياسي في صحيفة «معاريف»، شالوم يروشالمي، في مقابلة أجراها معه «المشهد الإسرائيلي»، فيما يتعلق بتقييمه ل أداء الحكومة خلال هذا العام من الناحية السياسية إن «هذا العام بدأ بأمل كبيرة وانتهى بخيبة أمل أكبر. وينبغي أن نتذكر أننا في نهاية شهر آذار تقريبا، وهذا يعني أنه كان يتعين على إسرائيل

(أب)

اليهودي، ولذلك فإن نتيناهو غير قادر على التحرك وهو مسجون من الناحية السياسية. ولأنه مسجون من الناحية السياسية فقد سبب أضرارا لدولة إسرائيل. والتزامه تجاه المستوطنين جعله يطرّق سراح عشرات الأسرى من دون أن يحصل على أي مقابل».

(*) هل تعتقد أن نتيناهو سيطلق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين القدامى؟

يروشالمي: «حكومة إسرائيل تحاول الآن التهرب من هذا الأمر، لأن الجمهور في إسرائيل لا يفهم لماذا يطلقون سراح مخربين والمفاوضات لا تتقدم، وكذلك الوزراء وأعضاء الكنيست لا يفهمون هذا الأمر. لكن من الجهة الأخرى، الحكومة اتخذت قرارا بهذا الخصوص وهناك التزام بتنفيذ القرار، ولدينا التزام تجاه الأميركيين بإطلاق سراح أسرى. وتحاول إسرائيل الآن أن تناور وإجراة إطلاق سراح الدفعة الرابعة».

(*) هل تعتقد أن إسرائيل تريد تمديد المفاوضات لعام آخر لأنها تريد منع الفلسطينيين، في حال وقف المفاوضات، من التوجه إلى الأمم المتحدة ومؤسساتها، مثل المحكمة الجنائية الدولية في لاهي؟

يروشالمي: «نعم، إن مجرد وجود المفاوضات هو أمر جيد. وتمديد فترة المفاوضات، من وجهة النظر الإسرائيلية، يصد الضغوط الدولية عليها ويرجى خطوات مستقلة من جانب الفلسطينيين».

(*) الرئيس الأميركي، باراك أوباما، أبلغ نتيناهو بأن الولايات المتحدة قد لا تستخدم حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن من أجل منع اتخاذ قرارات ضد إسرائيل. ماذا يعني ذلك، وهل هذا سيزيد من عرلة إسرائيل؟

يروشالمي: «نعم، وهذا جزء من الوضع. فإذا لم تتقدم إسرائيل في عملية التسوية، وإذا قرر العالم أن إسرائيل هي المذنبة في ذلك، فإن إسرائيل ستواجه مصائب كبيرة جدا. والأمر المهم هو أن كافة الجهود التي يبذلها كلا الجانبين الآن هدفها توجيه الاتهام لبعضهما على فشل المفاوضات. [إسرائيل تحاول تحميل الفلسطينيين المسؤولية لأنهم يرفضون الاعتراف بالذلة اليهودية، والفلسطينيون يحاولون تحميل إسرائيل المسؤولية. وفي إسرائيل، خاصة بين الوزراء، يعتقدون أن أوباما يميل إلى الجانب العربي والجانب الفلسطيني، وقال لي وزير إسرائيلي رفيع جدا إن «قلب أوباما مع العرب ورأسه مع إسرائيل». وفي هذا الوضع تتزايد الخوفات لدينا كما يتزايد انعدام الثقة بالفلسطينيين. وخذ مثالا على ذلك أقوال يعلون عن الأميركيين، التي تم نشرها الأسبوع الماضي، ونحن سنصل إلى وضع ليس فقط أن كلا الجانبين يتعدان عن بعضهما، وإنما أن الوسيط [الأمريكي] يتعد عن كليهما، وأن كليهما يتعدان عن الوسيط. وفي وضع كهذا، فإنني لا أرى وجود احتمال لحدوث انطلاق في المفاوضات وإنما لعرققتها وحسب، ومن الجائز أن هذا ما يريده نتيناهو، ففي نهاية الأمر نتيناهو ليس مبنيا للتقدم باتجاه حل الدولتين. وهذا ليس الأمر الذي يريد أن يحدث خلال ولايته».

(*) كيف تنظر إلى تعامل الحكومة مع الإضراب الشامل في وزارة الخارجية الإسرائيلية، هل تفكر الحكومة أن إسرائيل معزولة أصلا في الحلبة الدولية وربما لا توجد حاجة لوزارة خارجية؟

يروشالمي: «الحديث يدور هنا عن ظروف عمل وشروط الرواتب لمستخدمي وزارة الخارجية. لكنني لا اعتقد أن هذا مرتبط بالعملية السياسية. ودعني أقول إن الإضراب في وزارة الخارجية لا يؤثر على عقد لقاء بين [وزيرة العدل الإسرائيلية] تسيبي ليفني [والمفاوض الفلسطيني] صائب عريقات، أو بين نتيناهو وأوباما أو بين نتيناهو وكيري».



ورقة جديدة صادرة عن «منتدى هرتسليا»: تأملات في الحاجة إلى تحديث نظرية الأمن الإسرائيلية

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف: نقل هنا ترجمة لـ «ورقة سياسية» صدرت حديثاً (في أواسط شهر آذار الجاري) عن «منتدى هرتسليا بلورة نظرية إسرائيل الأمنية»، الذي يعمل في نطاق «معهد السياسة والإستراتيجية»، التابع لـ «المركز المتعدد المجالات - هرتسليا». وقد شارك في إعداد هذه الورقة الباحثان في المركز المذكور اليكس مينتس وشاؤول شاي، وهي الورقة الأولى في سلسلة «أوراق موقف» تتعلق بنظرية الأمن الإسرائيلية، وتعالج التحديات الجديدة للنظرية الأمنية القائمة، والحلول والإجابات المطلوبة تجاه هذه التحديات.

خلفية

صيغت نظرية إسرائيل الأمنية في مطلع خمسينيات القرن الماضي، من قبل رئيس الحكومة ووزير الدفاع، في ذلك الوقت، دافيد بن غوريون. غير أن هذه النظرية الأمنية، لم تتبلور في شكل نظرية منظمة ولامرمة، وبقيت بمثابة «توراة» كانت مبادئها وخطوطها العربية مقبولة لدى المؤسسة الأمنية السياسية الإسرائيلية طول سنوات الدولة منذ قيامها.

وتتعلق نظرية الأمن، كما عرضها بن غوريون، من فرضية مؤداها أن هناك عدم تناظر أساس (في الأبعاد الجغرافية والديمقرافية وحجم الموارد الاقتصادية) بين دولة إسرائيل وبين العالم العربي والإسلامي المحيط بها، وبالتالي يتعين على إسرائيل العمل على تحقيق تسليم من جانب الدول العربية، بوجودها. كما يتعين على إسرائيل، إلى جانب السعي إلى السلام، دفع الجانب العربي إلى الاستنتاج بأنه ما من طريقة عملية يمكن أن تؤدي إلى تدمير دولة إسرائيل.

محاولات سابقة لتحديث النظرية الأمنية

جرت، منذ بلورة النظرية الأمنية، عدة محاولات لتحديثها بما يتلاءم مع المستجدات. ففي العام ١٩٩٨، نُشر الجنرال يسرائيل طال، كتابه الذي صدر تحت عنوان «الأمن القومي، قلة في مواجهة كثرة»، وقد استعرض طال في كتابه تطور نظرية الأمن الإسرائيلية، مشيراً إلى التحديات المطلوبة إزاء واقع التسعينيات.

كما عقد في العام ذاته (١٩٩٨) دراسة مستفيضة بإيعاز من وزير الدفاع إسحق مردخاي، بهدف تحديث النظرية الأمنية. وقد شكّلت في هذا الإطار عدة طواقم عمل تولى تركيز عملها الجنرال دافيد عبري، وجمعت نتائج المشروع في خمسة أجزاء، غير أن النتائج لم تعرض على المجلس الوزاري المصغر، ولم يجسر تبنيها كمنظريّة للأمن القومي.

وفي العام ٢٠٠٦ قدم الوزير السابق دان مريدور، إلى وزير الدفاع في حينه، شاؤول موفاز، تقريراً أعدته لجنة تغيير وتعديل نظرية الأمن الإسرائيلية. وقد ضمت هذه اللجنة حوالي ٢٠ خبيراً في مجالات مختلفة، بينهم من تولى لاحقاً منصب رئيس مجلس الأمن القومي، الجنرال غيورا أيلاند، وعدد من كبار قادة وضباط الجيش الإسرائيلي، وخبراء أكاديميون وموظفون كبار في وزارة الخارجية والصناعات العسكرية. أحد الاستنتاجات الأكثر أهمية لعمل هذه اللجنة، دعا إلى إضافة عنصر الدفاع إلى مثلث مكونات أمن دولة إسرائيل، ووفقاً لاستنتاجات اللجنة، فإن الإرهاب والمؤامرات بعيدة المدى تنقل الحرب من ساحات القتال المباشر إلى المدنيين في الجبهة الداخلية. الأمر الذي يتطلب تطوير رد دفاعي عن السكان المدنيين والبنى التحتية الوطنية. كما يشير التقرير إلى ضرورة إعادة النظر في صلة مصطلحات الرد والإنذار والحسم في مواجهة لاعين غير دولائين مثل منظمتي «حزب الله» و«حماس» وغيرها.

كذلك أشارت اللجنة إلى الحاجة إلى إيجاد رد للدفاع عن منظومات الحواسيب الدولية (التحديات الافتراضية)، وقد تبنى وزير الدفاع موفاز استنتاجات وتوصيات اللجنة بأكملها، وأوصى بالاستعداد في بناء قوة الجيش الإسرائيلي على استنتاجات اللجنة، وفي العام ٢٠٠٨ عرضت نتائج عمل اللجنة على المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية، إلا أنه لم يجز تبنيها أو إقرارها كنظرية أمنية لدولة إسرائيل.

في العام ٢٠١٣ نُشر الجنرال (احتياط) البروفسور إسحق بن يسرائيل رؤيته تجاه نظرية الأمن الإسرائيلية، وادعى فيها أنه يمكن تقسيم تاريخ إسرائيل العسكري – الأمني إلى ثلاث فترات، سادت في كل واحدة منها نظرية أمنية مختلفة: الفترة الأولى بدأت مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني لـ «أرض إسرائيل»، وقد كان النزاع المسلح في هذه الفترة، نزاعاً محدوداً اتخذ طابع نزاع جيران يتقاتلون على مصادر المياه وتوزيع الأراضي، وما شابه.

أما الفترة الثانية فقد بدأت، بحسب بن يسرائيل، عشية إعلان عن قيام الدولة واستمرت حتى أوائل التسعينيات، وقد شكّل التهديد بغزو جيوش الدول العربية المحادية للحدود مع دولة إسرائيل، والنزاع بين الدول، التهديد المركزي في تلك الفترة.

وفي مطلع تسعينيات القرن الماضي أخذت تتبلور، وبقا لن يسرائيل، نظرية أمنية

ثالثة، «التي لم يعد التهديد فيها يقتصر على غزو جيوش أجنبية وحسب، وإنما أيضاً

منظمات وقوى غير دولانية (مثل «حماس» في قطاع غزة وحزب الله» في لبنان)، والذي

يتضمن مواهعة محدودة بين إسرائيل وبين هذه المنظمات وسواها. كذلك ادعى بن

يسرائيل أن مقال زئيف جابوتنسكي «الجدار الحديدي»، الذي نشر باللغة الروسية في

العام ١٩٢٣، رسم المبدأ القائل بوجوب «كي الوعي» لدى الدول العربية، بأنه لا يمكن

إيابة وتصفية الوجود اليهودي في «أرض إسرائيل»، بالقوة، وهو المبدأ الذي تبناه فيما

بعد بن غوريون، وتحول إلى أحد أسس وركائز نظرية الأمن الإسرائيلية.

الحاجة إلى تحديث نظرية الأمن

إن سيرورات العولمة والثورات التكنولوجية في مجالات الاتصالات والعالم الافتراضي

والفضاء، والتغييرات الجيو- سياسية الإقليمية والعالمية وتغيير طابع الحروب والتغييرات في المجتمع الإسرائيلي، كل ذلك يستوجب إعادة النظر في نظرية الأمن وموافمتها مع الواقع الديناميكي في القرن الحادي والعشرين. إن هذه الأهمية الخاصة تستهدف ملامة النظرية الأمنية مع أهداف الدولة وبيئتها الإقليمية والإستراتيجية المتغيرة.

الهرّة الإقليمية والتغييرات الجيو- سياسية في الشرق الأوسط

طرت خلال العقود الأخيرة تغييرات دراماتيكية في النسيج الجيو- سياسي لدول الشرق الأوسط. ومنذ العام ٢٠١١، في أعقاب ثورات «الربيع العربي» أخذت المنطقة تنسم بعدم الاستقرار وبيازمات مازلنا في أوجها. كذلك فإن المنطقة تعيش في حالة عدم وضوح تجاه مستقبلها، إن التغييرات التي طرأت في الماضي، وما زالت مستمرة في الحاضر، تستتوجب إعادة النظر في النظرية الأمنية التي ترتكز على واقع جيو- سياسي مختلف من حيث الجوهر.

ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى عدد من الاتجاهات المركزية التي تسم حالياً الشرق الأوسط:

ففي أعقاب ثورات «الربيع العربي» بدأت الدولة القومية العربية، التي كانت الأساس للنظام الإقليمي، تهتز وتدعأى، كما أن جزءاً من دول المنطقة تشهد سيرورات تفكك وتندحر إلى مكانة دول فاشلة.

ثمة في الدول غير المتجانسة في تركيبها السكانية طاقة للانهايار والتفكك الداخلي إلى جيوب شبه مستقلة (جغرافية وطائفية وثقافية ووظيفية) وتسيطر على هذه الجيوب جهات وعناصر متطرفة في الغالب تفرض سلطتها وتأثيرها بواسطة السلاح وإشاعة أجواء الإرهاب.

ويبرز على أرضية ضعف الدول العربية وقواتها الأمنية تنامي قوة لاعين غير دولائيين، غالبيتهم منظمات ذات توجهات إسلامية متطرفة ومعادية لدولة إسرائيل. وتشكّل المنظمات الإرهابية الإسلامية تحدياً رئيسياً لقوات الأمن في عدد من دول المنطقة؛ بالنسبة للجيش المصري في سيناء، وجيش الرئيس الأسد في سورية، والجيش العراقي، والجيش اليمني وغيره.

ويحيط بإسرائيل حالياً لاعبون دوليين، مثل «حزب الله» الذي يبسط سيطرته في جنوب لبنان، ومنظمات معارضة في سورية بينها أيضاً منظمات جهادية على مقربة من الحدود مع إسرائيل في هضبة الجولان، والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وسلطة «حماس» في قطاع غزة ومنظمات جهادية في سيناء.

تحالفات إقليمية

إن التهديدات والتحديات التي نشأت جراء الهرّة الإقليمية، والأزمة في العلاقات مع تركيا، والواقع المركب في أعقاب أحداث «الربيع العربي»، تستوجب من إسرائيل السعي إلى البحث عن فرص جديدة لإقامة تحالفات مع دول في المشرق الأوسط وخارجه في اللقان وفي شرق إفريقيا.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى ثلاث دوائر اهتمام إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، لدفع تحالفات رسمية وغير رسمية:

شرق حوض البحر الأبيض المتوسط - اليونان وقبرص ودول أخرى في البلقان. المملكة السعودية وجزء من دول الخليج (إن مبادرة الجامعة العربية يمكن لها أن تشكل أساساً لتعاون إقليمي).

شرق إفريقيا - إثيوبيا كينيا، جنوب السودان، أوغندا (الدول المسيحية في شرق إفريقيا التي تشعر بأنها مهددة من جانب الإسلام الراديكالي).

تحول إيران إلى قوة نووية

تتطلع إيران، وفقاً لتصريحات قادتها، إلى إقامة هيمنة إقليمية في الشرق الأوسط وفي أنحاء العالم الإسلامي، ويهدف البرنامج النووي الإيراني إلى دعم هذه التطلعات. إن تحول إيران إلى قوة نووية يشكل طاقة لتهديد وجودي ولتغيير الميزان الإستراتيجي الإقليمي (بما في ذلك إمكانية إفساح المجال أمام سياق تسلع نووي تخترط فيه دول أخرى في المنطقة).

ويمكن الافتراض، وذلك قبل أن تتمكن إيران من إطلاق صواريخ بالستية باتجاه إسرائيل مزودة بسلاح نووي ووضع إسرائيل أمام ما يمكن أن يتحول إلى تهديد وجودي، أنه وبمقدار تقدم برنامج السلاح النووي الإيراني، فإن المجموعات الإرهابية التي تدعمها طهران ستشعر بحرية عمل أكبر، كلما شعرت أنها محصنة أكثر بالقدرات النووية الضخمة لإيران. كذلك فإن إيران يمكن أن توجه تهديدات ضد نشاطات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة أو في لبنان، بهدف التأثير على اعتبارات المستوى السياسي في إسرائيل.

النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وعملية السلام

حدد بن غوريون في العام ١٩٥٣ هدفا إستراتيجياً أعلى لدولة إسرائيل: التوصل إلى سلام مع جاراتها العربيات. إن للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني تأثيرات سلبية، سواء في المساحة الداخلية أو على صورة إسرائيل في الساحة الدولية، وبرؤية بعيدة الأمد يشكل هذا النزاع تحديدا للهوية اليهودية - الديمقراطية لدولة إسرائيل. إن الإرهاب الذي يعتبر نتيجة ومحصلة لاستمرار النزاع، يشكل تحدياً أمنياً يتطلب جواباً خاصاً. فعلى الصعيد الأمني يولد النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني تهديدات من جانب المنظمات الإرهابية (مثل «حماس» و«الجهاد الإسلامي») وذلك في بعدين رئيسيين: صواريخ قصيرة المدى وهجمات انتحارية، كذلك ثمة خطر بوقوع انتفاضة شعبية تدمج بين نشاطات احتجاجية مدنية وبين

العنف والإرهاب. كذلك فإن العملية السياسية التي تراوح في مكانها لا تساهم في تجنيب إسرائيل خطر العزلة الدولية.

الصراع بين القوى العظمى وتأثيره على الشرق الأوسط

إن الضعف السياسي الذي تعاني منه الولايات المتحدة والأزمة الاقتصادية التي لم تخرج منها بعد، وانسحابها من العراق وأفغانستان وتقليص حجم قوات الجيش الأميركي، وتوجه واشنطن فيما يتعلق بمسألة البرنامج النووي الإيراني، كل ذلك يولد قلقاً لدى حليقات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

إن التطوير السريع لاقتصاد الطاقة الأميركي وتقلص تبعية الولايات المتحدة للنפט المستورد من الشرق الأوسط، يمكن لهما أيضاً أن يساهما في تقليص التدخل الأميركي في شؤون الشرق الأوسط.

وتبرز في ضوء الضعف الأميركي السياسة الروسية، الهادفة إلى إكساب روسيا مكانة عامل تأثير مركزي في الشرق الأوسط. ويعبر هذا الأمر عن نفسه في الدعم الروسي لحلفاء موسكو في المنطقة (وخاصة نظام الرئيس بشار الأسد في سورية) وفي محاولة توسيع تأثيرها لبشمل مصر (التي خاب أملها من توجه الولايات المتحدة).

إلى ذلك فقد أخذت الصين تتحول بالتدريج إلى عامل يمتلك تأثيراً متزايداً في الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، فالصين باعتبارها القوة الاقتصادية الثانية الأكبر في العالم والتي لديها احتياجات هائلة لإمدادات الطاقة، معنية بضمان الضخ المنظم للنפט والمواد الخام الإضافية الحيوية لاقتصادها. مع ذلك فإن الصين معنية باستتباب استقرار إقليمي، ولذلك فإنها تتجنب بصورة عامة التدخل في النزاعات الإقليمية.

إن ضعف وانحصار التأثير الأميركي في الشرق الأوسط يمكن أن يشكل حافزاً للزيادة وتعزيز تأثير وتدخل الصين في المنطقة على المدى البعيد.

العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة

سعت إسرائيل منذ قيامها، بسبب وضعها الجيو- إستراتيجي المركب وعدم التناظر الأساس بينها وبين أعادتها، إلى وضع توك فيه حليفاً أو أقرب إلى الحليف مع قوة عظمى عالمية واحدة على الأقل. وقد أخذت منذ سبعينيات القرن الماضي العلاقات مع الولايات المتحدة تتوطد لتتطور إلى «شبكة علاقات خاصة». إن العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تشكل الكنز السياسي والأمني الأكثر أهمية بالنسبة لدولة إسرائيل في الساحة الدولية.

إن لإسرائيل مصلحة حيوية، ليس فقط في الحفاظ على هذه العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة، وإنما أيضاً في دفع هذه العلاقات قدر الإمكان.

إن حيوية هذه العلاقات الخاصة تبرز في شكل خاص في الفترة الحالية التي تواجه فيها إسرائيل عزلة دولية متزايدة. إن استمرار التأييد والدعم الأميركي لإسرائيل حيوي من أجل مواجهة عمليات وحملات نزع الشرعية عن دولة إسرائيل في محافل مختلفة في الساحة الدولية. وعليه، فإن من الحيوي بناء أجندة سياسية مشتركة مع الولايات المتحدة وسط بلورة صورة العالم الشرق أوسطي للإدارة الأميركية والتنسيق والتفاهم معها في ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية. إن تهديد تحول إيران إلى قوة نووية يزيد من أهمية وحيوية العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة وصونها وتمتينها كمركب حيوي في نظرية الأمن الإسرائيلية.

سلحات وتحديات جديدة - قديمة

مجال الحرب الافتراضية

أخذ الوسيط السبيرياني يحتل أكثر فأكثر مكانة مركزية في سائر مجالات النشاطات المدنية والأمنية في العالم بأسره، وضاحت دولة إسرائيل، على غرار الدول العصرية المتطورة، تتحول إلى دولة «رهينة اللواسيب» وحساسة وهشة أمام هجمات «السايربر»، وفي مجال المفاهيم الأمنية القائمة، وتستتوجب إعادة النظر في مصطلحات أساس وإجراء مجالات الطاقة والمياه وشبكات الحواسيب والاتصالات والمواسلات والاقتصاد والمنشآت والبنى الأمنية الحيوية. وهناك حاجة على المستوى القومي لنظرية شاملة في مجال الدفاع عن المنظومات المحوسبة، والتي يمكن أن نطلق عليها «حماية افتراضية».

يتيح الحيز الافتراضي للخصم التنسبب بأضرار جسيمة من دون اتخاذ خطوات مادية عنيفة، ومن دون ترك بصمات أو آثار، ففضح هوية الطرف المهاجم.

إن التغييرات الكثيرة التي طرأت في مجال تقنيات الحرب الافتراضية تشكل تحدياً للمفاهيم الأمنية القائمة، وتستتوجب إعادة النظر في مصطلحات أساس وإجراء المواءمات المطلوبة في نظرية الأمن حتى تتمكن من توفير رد على التهديدات الجديدة.

مجال الفضاء

إن تطور تقنيات الفضاء في العالم وتغيير طابع الحروب وتوسيع نطاق التهديدات على دولة إسرائيل، جعل من استخدام الفضاء ضرورة أمنية حيوية بالنسبة لدولة إسرائيل، كما أنه يتطلب دمج ذات البعد في نظريتها الأمنية.

وقد اتسعت في العقود الأخيرة دائرة التهديدات لدولة إسرائيل وذلك كنتيجة لقدرة دول بعيدة (مثل العراق وإيران) على التهديد بإطلاق صواريخ بعيدة المدى يمكن تزويدها برؤوس متفجرة غير تقليدية. ويطلق على هذا التهديد «تهديد من الدائرة البعيدة أو تهديد من دول الدائرة الثالثة».

إن استخدام الفضاء يشكل بناء على ذلك بعداً إستراتيجياً إضافياً بالنسبة لدولة إسرائيل (فيما عدا الأبعاد التقليدية للبر والجو والبحر) وفي السياق الأمني العسكري، يرتسم بعد الفضاء منذ الثورة التكنولوجية والتغيير في طابع النزاعات، كمكون

مركزي في النظرية الحديثة لاستخدام القوة العسكرية. وهو يولد في تضافه مع التكنولوجيات المحوسبة السياق المدمج لمنظومات الجمع الإستخباراتي والسيطرة والرقابة والهجوم، ويضاعف عملياً قوة وتأثير كل واحد من هذه المكونات الثلاثة ومنها مجتمعة على المستوى الإستراتيجي، التنفيذي والتكتيكي في إدارة الحرب.

زيادة أهمية الساحة البحرية

بعد ستة عقود من بلورة النظرية الأمنية من جانب بن غوريون، نجد أن الوزن المميز للمكون البحري في النظرية الأمنية لا يتسق مع وزنه الحقيقي، وبناء عليه هناك حاجة لتحديثات وتغييرات في النظرية الأمنية، ومن ضمنها الإقرار بالأهمية الإستراتيجية للساحة البحرية كمكون أساس في نظرية الأمن الإسرائيلية.

إن قرابة ٨٠٪ من مجموع سكان إسرائيل يقطنون على امتداد ساحل البحر المتوسط، كما أن معظم البنى التحتية الحيوية لدولة إسرائيل (محطات الطاقة ومصافي تكرير النفط ومنشآت تحلية المياه والموانئ البحرية والمنشآت الأمنية والعسكرية وغيرها) تتركز في غالبيتها العظمى في المنطقة الممتدة على طول الساحل.

إن البحر المتوسط يشكل أيضاً عصب الحياة الذي يربط إسرائيل بأوروبا وأميركا فيما يربطها البحر الأحمر بإفريقيا وآسيا. هذا فضلاً عن أن حوالي ٩٧ بالمئة من استيراد وصادرات البضائع إلى إسرائيل تمر عن طريق البحر. وقد أضيفت في السنوات الأخيرة إلى المكونات الأساس الجيو- إستراتيجية المشار إليها أعلاه، عدة مكونات جديدة تستتوجب إعادة النظر في موضوع الساحة البحرية في نظرية الأمن الإسرائيلية؛ اكتشاف حقول الغاز قبالة شواطئ إسرائيل وتحديد حيز «المياه الاقتصادية»، والحاجة إلى حماية هذه المقدرات الإستراتيجية، إضافة إلى ازدياد أهمية البحر الأحمر كمر تجاري مع الدول الآسيوية الكبرى (الصين، الهند، اليابان) وخطط للتطوير الواسع لمنطقة أيلات (ميناء جديد، مطار جديد، سكة حديد ومشروع «قناة البحرين» وغيرها).

إن النزاع الإستراتيجي في مواجهة إيران في سياق تطوير قدراتها النووية العسكرية، يتطلب تقديرات إسرائيلية يكمن جزء من الجواب عليها في مجال الساحة البحرية والقدرة على العمل من هذه الساحة على مسافات طويلة ولفترة زمنية طويلة.

تأثير التغييرات على مكونات نظرية الأمن الإسرائيلية

كما سلفنا، فإن نظرية الأمن الإسرائيلية تقوم على أربعة أسس: الردع، الإنذار، الحسم والدفاع.

الردع: يتجسّل في المقام الأول في بناء قدرة عسكرية تردع أعداء إسرائيل عن شن حرب.

الإنذار: في حالة فشل الردع، لا بد من توفر قدرة استخباراتية تتيح إنذاراً في وقت كاف حول نية الأعداء في شن حرب.

الحسم: في حالة فشل الردع وقيام الجيوش العربية بشن هجوم، ينبغي نقل الحرب في أسرع وقت ممكن إلى أراضي العدو والتطلع إلى تحقيق حسم سريع قدر الإمكان.

لقد نبعت الرغبة في نقل الحرب إلى أراضي العدو بصورة رئيسية من عدم توفر عمق إستراتيجي والرغبة في تقليص المس بالبنى والمنشآت الإستراتيجية والسكان المدنيين قدر الإمكان. وقد نبع مبدأ الحرب القصيرة من الفهم بأن الجيش الإسرائيلي سيضطر إلى تجنب قوات الاحتياط في زمن الحرب وأن تجنيدها لفترة زمنية طويلة سيضر باقتصاد الدولة. إن التطلع إلى تحقيق حسم سريع نبع أيضاً من الرغبة في خلق

ردع لدى العدو من جولات قتالية أخرى في المستقبل.

وقد جرى التوقيع على معاهدتي سلام مع كل من مصر والأردن وهو ما أدى في المحصلة إلى انحسار خطر وقوع غزو مباغت من جانب الجيوش العربية.

لقد تغير منذ حرب يوم الغفران، (حرب تشرين ١٩٧٣) طابع التهديدات الموجهة ضد دولة إسرائيل. كما انحسر تهديد الحرب الشاملة ضد مختلف من الجيوش العربية، وأضحت المواجهات العسكرية مع منظمات غير دولانية («منظمات إرهابية») مكون التهديد المركزي المألوف.

وعليه ينبغي، في نطاق التحديات النظرية الأمنية، تفحص صلة المكونات أو الأسس الأمنية الثلاثة التقليدية (الردع والإنذار والحسم) في مواجهة عدو من هذا النوع.

ويهدف مكون الدفاع الذخي المكون الثلاثا المذكورة، إلى إعطاء جواب على التهديدات الموجهة للجبهة الداخلية الإسرائيلية من جانب دول بعيدة (من الدائرة الثالثة- في الماضي من العراق حالياً من إيران) وكذلك من دول مجاورة معادية مثل سورية، وبشكل خاص من جانب المنظمات «الإرهابية» الشيعية والفلسطينية وكذلك أيضاً من جانب المنظمات الجهادية.

وتواجه دولة إسرائيل حالياً تهديد مئات الصواريخ والقذائف الصاروخية الموجودة في حوزة منظمات «إرهابية»، والتي تغطي مساحات واسعة من الأراضي الاسرائيلية. وينبغي للنظرية الأمنية المتحنتة (المحدثة) أن تحدد الجواب المطلوب لهذا التهديد وذلك بواسطة مجمل الوسائل المتاحة والمتوفرة في حوزة دولة إسرائيل (السياسية والعسكرية والدفاعية والهجومية وكذلك في مجال التحصين وتعزيز مناعة السكان).

التكيف - المواءمة كمكون إضافي في نظرية الأمن

تنشأ في ضوء الديناميكية وتوتيرة التغييرات الجيو- سياسية الإقليمية والدولية الداخلية، ومن ضمن ذلك لدى دول المواجهة، الحاجة إلى إضافة مكون آخر لنظرية الأمن الإسرائيلية، وذلك بالإضافة إلى المكونات الأربعة «الكبرى». ويتمثل هذا المكون

بالتكيف، بمعنى المواءمة، مع الواقع الديناميكي والمتغير.

ولا يسدور الحديث هنا حول البعد التكتيكي للمصطلح، وإنما حول البعد المفهومي الاستراتيجي. وذلك بالإضافة إلى تشخيص فرص جديدة.

إعداد: برهوم جرابسي

«المشهد» الاقتصادي

«لجنة مكافحة الفقر» قلقة من عدم توفر ميزانيات لتمويل توصياتها!

* نحو ١٩٪ من العائلات في إسرائيل تعاني من فقدان الأمن الغذائي ما يعني ٥٣٢ ألف عائلة تضم ٢٥٪ من المواطنين

و٣١٪ من الأطفال والفاقرين في إسرائيل* «لجنة مكافحة الفقر» ستقدم تقريرها المرحلي في الثامن من الشهر المقبل*



ربع المواطنين في إسرائيل يعانون من فقدان الأمن الغذائي ما يدفعهم إلى البحث عن طعام في صناديق القمامة

وعائلات فيها أحد الوالدين ومسنين وغيرهم، وطرحوا أمام اللجنة معاناتهم من الفقر، واضطراهم في كثير من الأحيان إلى وضع سلم أفضليات للصرف

بين أمور أساسية جدا مثل الغذاء والدواء.

وقال الألفوف في الاجتماع إن معاناة الفقراء تلامم الحكومة بأن تعمل بشدة أكبر لمكافحة الظاهرة، ولن يكون تقرير نهائي للفقر، لأن هذه الظاهرة بحاجة إلى ملاحظتها طيلة الوقت، فمعالجة أسباب قائمة لا تعني عدم نشوء أسباب جديدة للفقر، وهذا بحاجة إلى ميزانيات فورية وإجراءات فورية، وهدفنا هو إخراج الفقراء من دائرة الفقر إلى المجتمع الطبيعي.

وقال عبران فاينتروب، مدير عام جمعية «التبته» (عطاء) التي تعني بقضايا

الشرائح الفقيرة، إنه حسب معطيات الجمعية، فإن ١٨٫٥٪ من العائلات في إسرائيل تعاني من فقدان الأمن الغذائي، ما يعني ٥٣٢ ألف عائلة، وفيها ٢٥٪

من المواطنين في إسرائيل، و٣١٪ من الأطفال والفاقرين. وقال إن قضية انعدام الأمن الغذائي لم يتم بحثها في أي لجنة من لجان مكافحة الفقر، بما فيها اللجنة التي تعمل في هذه المرحلة، وهذا موضوع بحاجة إلى علاج فوري، ويحتاج إلى ما يقارب ٣٠٠ مليون دولار لتمويل سلسلة من المشاريع لمواجهة الظاهرة.

وقال فاينتروب إن موضوع الأمن الغذائي هو من أكثر المواضيع التي لا تتردد الحكومة السماع عنها، لأنها قضية حارقة ومكلفة، والغريب أن لجان البحث لا تعطيها الوزن المطلوب.

وقال مدير قسم الأبحاث في مؤسسة الضمان الاجتماعي دانييل غوتليف، إن مشكلة الأمن الغذائي لا تقتصر على من يفوضون عميقا في دائرة الفقر، بل أيضا لدى من أهم أقل فقرا أيضا، وهذا نابع من التزامات العائلات المالية الكثيرة، وعلى رأسها إيجار البيوت وتسديد القروض الاسكانية، وتسديد الضرائب وفواتير المياه والكهرباء العالية، لأن عدم تسديد التزامات كهذه سيؤدي قهقرا إلى الشارع.

وشدد غوتليف على أن مشكلة الأمن الغذائي تعود أيضا إلى مستوى

أعلنت «لجنة مكافحة الفقر» التي أقالها وزير الرفاه الاجتماعي الإسرائيلي قبل عدة أشهر، عن قلقها من أن الحكومة لم تخصص ميزانيات كافية لتمويل توصيات اللجنة، التي من المفترض أن تقدم تقريرها المرحلي في الثامن من شهر نيسان المقبل.

وكان وزير الرفاه قد شكّل قبل عدة أشهر لجنة خبراء لفحص جوانب الفقر، ووضع خطة لمكافحته، ويرأس اللجنة الخبير إيلي الألفوف، الذي قال إنه يعمل مع ٤٥ خبيرا بتطوع، على أن يقدموا تقريرهم الأولي حول أشكال الحد من ظاهرة الفقر في الثامن من نيسان المقبل.

واشترط الألفوف قيامه بالمهمة بأن يحصل على تعهد من رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو بأن يتم تبني التقرير الذي استعدته اللجنة، وأعلن أنه التقى نتانياهو فعلا وحصل منه على هذا التعهد.

وأشار الألفوف إلى أن دولا كثيرة تضع ضمن أهدافها الاقتصادية تقليص ظاهرة الفقر بنسب محددة سنويا، ويتم وضع الآليات التي من شأنها أن تخلص ظاهرة الفقر.

وأضاف أن اللجنة ستضع توصيات لتقليص عدد الفقراء، ليس بالنسبة المئوية بل بالأعداد، لأن تخفيض النسب لا يعني دائما انخفاضا في أعداد الفقراء، وإسرائيل بحاجة إلى تقليص عدد الفقراء بالذات.

وكانت حكومة إيهود أولمرت، ٢٠٠٦-٢٠٠٩، قد وضعت أهدافا لتقليص دائرة الفقر، في سنوات شهد فيها الاقتصاد الإسرائيلي أعلى نسب النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق، بل إن الفقر كان يسجل أحيانا ارتفاعات يتراجع عنها قليلا، ثم يعاود الارتفاع مجددا.

وعقدت اللجنة في الأيام الأخيرة بحثا خاصا، استدعت إليه مسؤولين كبارا في الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الشأن، وعددا من ممثلي العائلات الفقيرة، الذين يشكلون عينة نموذجية لعائلات الفقر، من عائلات مع والدين

مسؤول الميزانيات في وزارة المالية يعترف بالتمييز ضد المواطنين العرب!

* أول تصريح يعترف بالتمييز يصدر عن مسؤول تنفيذي رفيع في وزارة المالية * الفجوات بين اليهود والعرب آخذة بالاتساع

والحكومة لا تفعل أي شيء لسدها بل تزيدها * الميزانيات للمواطنين العرب ٦٠٪ من ميزانيات المواطنين اليهود *

وزيرا للدخلاء إبراهيم بوران، والضربة الأساسية كانت للميزانيات «المكلمة» التي كانت تتقاضاها تلك المجالس وتسد بعضا من أزمته.

وبلغ الأمر حتى قبل سنوات حدّ عدم القدرة على تسديد رواتب آلاف العاملين، وبادرت وزارة الداخلية إلى حل أكثر من ثلث المجالس البلدية العربية، حوالي ٢٤ بلدة من أصل ٦٢ بلدة، لتديرها لجان معينة، وفيها

محاسب مرافق تعيينه وزارة الداخلية، ليكون عمليا المقرر الفعلي، إذ أن كل صرف صغيرا كان أم كبيرا يجب أن يحصل على موافقته، وهذه البلديات اختفت خدماتها التطويرية واقتصرت على الحد الأدنى من الخدمات، مثل جمع نفايات وإصلاح محدود للبنى التحتية، وغياب كبير لكل المشاريع التطويرية.

ونشرت المحللة الاقتصادية ميراف أرلوزوروف تقريرها حول أوضاع الأطفال والأحداث العرب في إسرائيل الذين يواجهون هم أيضا تمييزا صراخا في مجال التعليم، وهذا نوع من التمييز الذي تراقق آثاره كل حياتهم، من خلال نتائج التحصيل العلمي في كل المستويات، من المدرسية حتى العليا، ومن ثم شكل الانخراط في سوق العمل.

وقالت أرلوزوروف إن ما يحصل عليه الطالب العربي من ميزانيات لتمويل المنهاج الدراسي يقل بنحو ٢٠٪ عما يحصل عليه الطالب اليهودي، ويشار هنا إلى أنه بعد إضافة ميزانيات البرامج اللامنهجية فإن الفجوة تتسع باكثر من الضعفين.

وتابعت أرلوزوروف أن التحصيل العلمي المدرسي لدى الطلاب العرب يقل بنحو ٢٠٪ من معدل التحصيل العلمي العام، وقالت إن ٣٣٪ من العرب بحوزتهم شهادات الإنهاء المدرسية «البحرور»، وهي الموازية لشهادة التوجيهي، وهذه النسبة تشمل الشبان المقدسيين الذين لا يخترطون في جهاز التعليم الإسرائيلي، في حين أن ٥٣٪ من اليهود بحوزتهم هذه الشهادة.

كذلك يتضح من المعطيات الرسمية أن ٢٤٪ فقط من الطلاب العرب يحصلون على علامات عالية تؤهلهم لدخول الجامعات مقابل ٤٥٪ من اليهود، وأن نسبة حاملي اللقب الجامعي الأول العرب من بين إجمالي حاملي اللقب في إسرائيل ٩٪، والنسبة من اللقب الثاني ٨٪، ومن اللقب الثالث ٤٪، رغم أن نسبة العرب من بين السكان هي ١٨٪.

وأشارت أرلوزوروف إلى أن معدلات التحصيل العلمي بين العرب هي السبب في تردّي معدلات التحصيل العلمي العام بين دول العالم وخاصة الدول المتطورة، وأكدت أن الحكومة لا تفعل تقريبا شيئا من أجل سد الفجوات بين العرب واليهود، في كل جوانب التمييز، إذ أن عدم الرصد في التعليم يعني خلق أجيال لا يمكنها الانخراط بشكل سليم في سوق العمل.

وتابع ليفي قائلا إن الحاجة إلى تطوير المجتمع العربي ودفع قضاياها يجب أن تكون متبادلة، ونابعة من حاجة الاقتصاد، واحتياجات النمو الاقتصادي في إسرائيل، واندماج العرب في سوق العمل بالقدر الكافي، ويقصد بذلك انخفاض اندماج النساء العربيات في سوق العمل بسبب شح فرص العمل.

واقترنت صحيفة «دي ماركر» الاقتصادية عن الخبير الاقتصادي في جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة يانيف رينغفارتس تحميله المجالس البلدية والقروية العربية مسؤولية عدم رصد الميزانيات الكافية للتعليم، وقال بنظرة استعلائية لا تمت للواقع بصلة «كما يبدو من مجالس الوزراء العرب لا تولي أهمية للتعليم»، الأمر الذي جعل المحللة ميراف أرلوزوروف تتعلّق في نفس التقرير بالقول «يبدو أن رينغفارتس لا يعرف حقائق الأمور»، رغم أن الحديث عن مختص كلفته وزارة المالية الإسرائيلية يفحص ميزانيات المجالس البلدية والقروية بشكل عام في إسرائيل، وقد وجد فجوات كبيرة جدا بين ما ترصده المجالس اليهودية، وبين تلك التي ترصدها المجالس العربية.

وحسب القانون الإسرائيلي، فهناك ميزانيات عامة للمنهاج الدراسي الأساس تخصصه وتصرفه وزارة التعليم، رغم أن فيه هو أيضا تمييزا واضحا ضد العرب، ولكن هناك ميزانيات إضافية لتمويل خدمات وبرامج لا منهجية، تكون ملقاة عادة على ميزانيات البلديات بمشاركة الأهالي، وهذا الأمر هو فاتحة أساسية لفجوات رصد الميزانيات، فالمجالس البلدية الفقيرة والتي غالبيتها الساحقة جدا هي عربية ليست قادرة على رصد ميزانيات كهذه، كما أن المواطنين في تلك البلديات هم أيضا غالبيتهم قراء، وليسوا قادرين على المساهمة ولو بجزئية بسيطة في تمويل فعاليات لا منهجية في جهاز التعليم.

وتقول «دي ماركر» في تقرير لها إن المجالس البلدية والقروية التي واجهت مشاكل في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص بدأت تخرج من أزماتها المالية، وأن الكثير من الديون التي كانت على تلك المجالس قد تم تسديدها وعلى الغالب من خلال ما يسمى «خطط إشفاء».

وللتوضيح، فإن المجالس البلدية العربية تعاني على مر عشرات السنين من أزمات مالية متراكمة، نتيجة سياسة التمييز التي يعترف بها الكثير من المسؤولين، والكثير من الحكومات، ولكن لم يتم وقفها لا بل تم تعميمها، لكن في العام ٢٠٠٣ دخلت المجالس البلدية في أزمة وصلت ذروتها في السنوات القليلة التالية، بسبب سياسة تقشفية فرضها في ذلك العام من كان وزيرا للمالية بنيامين نتانياهو، واستهدف البلديات الفقيرة، التي غالبيتها الساحقة جدا بلديات عربية، وحصل نتانياهو على دعم ممن كان

اعترف مسؤول قسم الميزانيات في وزارة المالية الإسرائيلية أمير ليفي بالتمييز الصارح ضد المواطنين العرب في إسرائيل، وهو الاعتراف والتصريح الأول من نوعه الذي يصدر عن مسؤول كبير تنفيذي في وزارة المالية، حيث شدد على أن الفجوات لا تزال كبيرة جدا بين المجتمعين العربي واليهودي، فما يحصل عليه المواطنون العرب بالكاد يصل إلى ٦٠٪ مما يحصل عليه المواطنون اليهود.

وقال ليفي بعد زيارة إلى بلدية سخنين مرافقا لوزير المالية ياكير لبيد، ووزير العلوم يعقوب بيرى، ومسؤولين كبار في وزارة المالية، إن طريقة تخصيص الميزانيات للمواطنين العرب ليست متساوية، وهناك فجوات كبيرة جدا في المواد المخصصة للمواصلات العامة، وفي توزيع مداخيل ضريبة المسطحات من المرافق الصناعية والتجارية، على المناطق الصناعية المشتركة لبلدات عربية ويهودية، وأيضا في مجال التعليم، وهذا أمر يتطلب من الحكومة أن تجري علجا جذريا، من أجل اصلاح الوضع وسد النواقص في المجتمع العربي، لأنه لا يمكن الاكتفاء فقط بميزانيات عينية للعرب، وكما هو معروف فإن البلديات العربية محرومة من مناطق صناعية، وقد حصل في عدة أماكن أن انتزعت الحكومة من بلدات عربية أراضي من مناطق نفوذها، وأقامت عليها مناطق صناعية تابعة لمدن يهودية، لا ترتبط بالمنطقة إياها جغرافيا، وفي حالتين أو ثلاث على الأكثر، فإن بلدات عربية تحصل على جزء بسيط من ضريبة المسطحات المفروضة على هذه المناطق، كتعويض هش عن هذا الغبن.

وشدد ليفي على أن هذه النواقص هي نتيجة سياسة تراكمية مستمرة على مدى ٦٠ عاما، ولذا لا يمكن الاكتفاء بالميزانيات العينية وتقديم أجابة شاملة لكل القضايا، ذلك لأن الفجوات هي بحجم لا يسمح بسدها خلال فترة قصيرة، لكن على الحكومة أن تبدأ بالتفكير.

ولفت ليفي إلى ميزانيات المجالس البلدية والقروية الشحيحة، وهذا ناجم أيضا عن غياب مناطق صناعية ومرافق عمل، من شأنها أن تدر أموالا على هذه المجالس من خلال ضريبة المسطحات، لكن ليفي ورغم تصريحاته الإيجابية حول رؤساء المجالس العربية مسؤولية الوضع القائم، بزعم أنهم لا يلاحقون ولا يطالبون بالشكل الصحيح بميزانيات من الوزارات المختلفة، ما يعني تحميل الضحية مسؤولية غياب سياسة واضحة لا يحتاج تنفيذها لأي ضغط.

ويقول ليفي إن على رؤساء البلديات العربية واجب المبادرة، وهم لا يستطيعون الجلوس وانتظار تلقي المساعدة، فعدد من رؤساء البلديات اليهود يترقون الأبواب ويعرفون أصحاب الوظائف ذوي العلاقة في المجالات المختلفة، وعلى رؤساء البلديات العربية أن يعملوا بالمثل.

موجز اقتصادي

تزايد الحديث عن التباطؤ في أثر تراجع التضخم

سجل التضخم المالي في شهر شباط الماضي تراجعاً متوقعا بنسبة ٠٫٢٪، وهذا التراجع الثاني على التوالي، إذ كان التضخم في الشهر الأول من العام الجاري، كانون الثان ، قد سجل تراجعا بنسبة ٠٫٦٪، وبذلك يكون التضخم قد ارتفع في الشهر الـ ١٢ الأخيرة بنسبة ١٫٢٪، وهو يقترب إلى الحد الأدنى لمجال التضخم المقرر، ولكن قلق الخبراء نابع من أن التضخم في الأشهر الستة الأخيرة قد سجل تراجعا بقيمة ٠٫٨٪، وهي نفس النسبة لتراجع التضخم في الشهرين الأولين من العام الجاري، الأمر الذي جعل الخبراء يتحدثون أكثر عن التباطؤ الاقتصادي، خلافا لتقارير الشهر الأول من هذا العام.

وقد تأثر التضخم في شهر شباط من انخفاض أسعار موسمي، مثل الخضراوات الطازجة التي تراجعت أسعارها بنسبة ٨٫٥٪ وأسعار الملبوسات والأحذية بنسبة تقارب ٥٪، والمواد الغذائية بنسبة ٠٫٣٪ والمواصلات والاتصالات بنسبة ٠٫٧٥٪، وفي المقابل فقد استمر ارتفاع أسعار البيوت بنسبة ٠٫٣٪ كما ارتفعت تكاليف الصحة بنسبة ٠٫٤٪ والفواكه الطازجة بنسبة ٠٫٦٪.

ويترقب الخبراء نسب التضخم في أشهر الربيع، التي عادة ما تكون فيها نسب التضخم هي الأعلى من كل نسب تضخم السنة، نظرا لارتفاع الأسعار الموسمي، والحركة الشرائية المتنوعة في أشهر الربيع والصيف، ولكن عادة ما تعود نسب التضخم في الأشهر الأخيرة من كل عام إلى الهبوط.

وقال الخبير الاقتصادي يونتان كاتس إن تراجع التضخم يندل على تراجع ضغط الطلب في السوق، ما يعني تراجع الحركة الشرائية، في حين قلل الخبير عميت كمينسكي من أهمية تراجع التضخم بالنسبة للقروض الاسكانية، وقال إن تكلفة القروض الاسكانية في إسرائيل لا تزال عالية جدا بسبب القيود التي يفرضها بنك إسرائيل المركزي.

وتوقع الخبير إيلان أرتسي أن أي قرار قد يتخذه بنك إسرائيل المركزي بشأن الفائدة البنكية لشهر آذار المقبل، لن يؤثر على وتيرة التضخم، كما أن تخفيضه للفائدة في الشهر الجاري لم يؤثر هو أيضا على التضخم ولا على سعر صرف الدولار أمام الشيكل الذي يواصل تراجعه.

وتوقع أرتسي أن يسجل التضخم في شهر آذار الجاري ارتفاعا ملحوظا على ضوء ارتفاع الأسعار، مشيرا إلى أن نسب التضخم الطييفة أو تلك التي تسجل تراجعا باتت ظاهرة منتشرة في الدول المتطورة، وليس فقط في إسرائيل.

٦٠٪ من الأجيرين

راضون عن رواتبهم

ادعى استطلاع أجراه مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن ٥٦٪ من المواطنين في إسرائيل راضون عن أوضاعهم الاقتصادية، ويتوقع ٤٠٪ من إجمالي المستطلعين أن تتحسن ظروفهم مستقبلا، وقال ٦٠٪ من الأجيرين الذين يبلغ راتب كل منهم ٤ آلاف دولار، قبل الخصم الضريبي وغيره، أنهم راضون عن مستوى دخلهم الشهري، وتهدب النسبة إلى ٤٠٪ لدى من يبلغ راتبهم الشهري ٨٥٠ دولارا.

ويعدى الاستطلاع أن ٨٦٪ من المواطنين في إسرائيل راضون عن حياتهم في إسرائيل، وقال ٣٣٪ من إجمالي المستطلعين إنهم راضون جدا، ويقول الاستطلاع إنه كلما زاد العمر ازداد الرضى عن الأوضاع الاقتصادية، فنسبة الرضى لدى من هم أبناء ٢٠ إلى ٤٤ عاما بلغت ٥٤٪، بينما ترتفع إلى ٦٢٪ لدى من هم أبناء ٦٥ عاما وما فوق، وقال ٨٧٪ من المستطلعين أنهم راضون عن مكان عملهم، و٨٤٪ راضون عن سكناتهم، و٥٦٪ راضون عن مستوى النظافة في أحيائهم السكنية.

ورغم ذلك، فإن مكتب الإحصاء أشار إلى أن نسب الرضى من المداخل الشهرية لا تزال متأخرة في إسرائيل عن الدول المتطورة، رغم أنه في العقد الأخير ارتفعت نسب الرضى عن الرواتب في إسرائيل.

إسرائيل خامس دولة في

ارتفاع أسعار الفنادق

قال تقرير عالمي صدر في الأيام الأخيرة إن إسرائيل تحل في المرتبة الخامسة من بين ٦٨ دولة متطورة في العالم، من حيث أسعار الإقامة في الفنادق، ومعها في نفس المرتبة ثلاث دول أخرى، هي روسيا ودولة الإمارات العربية والسعودية. ويصدر هذا التقرير في أوج نقاش يشغل الساحة الاقتصادية الإسرائيلية حول تكلفة السياحة الخارجية في إسرائيل، وعدم قدرتها على منافسة السياحة المنتشرة في المنطقة، خاصة السياحة الترفيهية.

ويقول الجدول الذي نشرته الصحافة الإسرائيلية إن معدل تكلفة ليلة إقامة واحدة في فنادق إسرائيل تصل إلى ٢٣٤ دولارا، وحلت في المرتبة الأولى إمارة موناكو- ٣٢٨ دولارا، وتليها سلطنة عمان- ٣١٠ دولارات، لكن في دول فيها مستوى المعيشة أعلى من إسرائيل، وحتى فيها مناطق جذب سياح أكثر فإن الأسعار أقل تكلفة بكثير، فمثلا في سويسرا- ٢٢٨ دولارا، والولايات المتحدة الأمريكية- ١٩٧ دولارا، وإيطاليا- ١٧٧ دولارا، وفرنسا- ١٧٠ دولارا، وألمانيا- ١٥٠ دولارا، وبريطانيا- ١٤٧ دولارا.

وتقول الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية- إن أحد أسباب وصول إسرائيل إلى هذه المرتبة، هو أنه ليس فيها ما يكفي من فنادق شعبية، ولذا فإن أسعار فنادق خمسة نجوم هي التي تقرر تكلفة السياحة في إسرائيل، بينما في مختلف أنحاء أوروبا تنتشر الكثير من أنواع الفنادق بمستويات مختلفة، ما يجعل معدل التكلفة لديها أقل.

وعلى أثر صدور التقرير أعلنت وزارة السياحة الإسرائيلية أنها ستقدم منحا كبيرة لتشجيع المستثمرين على بناء فنادق بمستويات أقل من خمسة نجوم، وزيادة نوعية الفنادق وبيوت الإقامة السياحية.

الولايات المتحدة تسببت بتفكيك معسكر الدول الموالية للغرب في الشرق الأوسط!

بقلم: تسفي مازنيل (*)

يبدو أن ارتفاع حرارة العلاقات بين مصر وروسيا ينطوي على مخاطر، سواء بالنسبة لمصر أو إسرائيل، أو بالنسبة للغرب عموماً. وتمارس الولايات المتحدة الضغط على مصر كي تبرهن على أنها تتجه نحو إقامة نظام ديمقراطي، غير أن سياسة واشنطن تدفع القاهرة نحو إقامة علاقات وثيقة مع الدولة الأقل ديمقراطية في أوروبا، بكل ما يترتب على ذلك من معان وتداعيات.

فابتعاث أسلحة ثقيلة ومتطورة من روسيا، مثل طائرات ميغ ٢٩، ومنظومات دفاعية مضادة للطائرات، وصواريخ «كورنت» المضادة للدبابات ومروحيات هجومية، هي صفقة تبلغ قيمتها قرابة ٣ مليارات دولار، يعني تجديد العلاقة الحميمة بين البلدين، ومن ناحية عملية فإن ذلك يعني إعادة مستشارين روس إلى مصر من أجل التدريب والصيانة وتقديم المشورة، ربما ليس في زي أعوام الستينيات والسبعينيات، لكن من الواضح أنه سيكون هناك تواجد روسي يحل إلى حد كبير مكان الخبراء الأميركيان، الذين يكاد يكون تواجدهم في مصر غير محسوس، أو في مستوى منخفض. ويساعد هؤلاء الأخيرون الجيش المصري في استيعاب الأسلحة والمعدات الأميركية، التي تتبناها مصر من الولايات المتحدة في نطاق المساعدات العسكرية السنوية البالغة قيمتها ١٫٢ مليار دولار، وذلك منذ ابرام معاهدة السلام مع إسرائيل. فضلاً عن ذلك، سيتم ارسال ضباط وفنيين مصريين إلى روسيا لاستكمال تأهيلهم في التكنولوجيا الروسية، مما سيجعلهم عرضة لتأثير طرق تفكير وعمل سلطة لا تحق الديمقراطية على راض اهتماماتها.

ومن المرجح أيضاً أن يستدعي الروس عناصر أجهزة المخابرات والتجسس المصرية، لتلقي دورات استكمال في روسيا، ويعني ذلك عودة، إلى حد معين أو كبير، إلى عهد جمال عبد الناصر، عندما عمل جهاز المخابرات الروسية، الـ KGB، على إقامة أجهزة المخابرات والتجسس المصرية، حسب صيغته وتشكيلته، وقد استمر عمل هذه الأجهزة أيضاً في عهد الرئيس مبارك. فقد كانت أجهزة المخابرات الروسية صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في كل ما يتعلق بالسلطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ جرت دراسة أية خطة في هذه المجالات، أو صفقة تجارية مع جهة أجنبية، من ناحية أمن النظام في المقام الأول، وكانت هناك ضرورة لأخذ موافقة أجهزة المخابرات المصرية قبل وضع الخطة موضع التنفيذ.

الأميركيون يضعون الفرصة

لقد كانت الولايات المتحدة تمتلك جزئياً على الأقل القدرة على إعادة صوغ طرق تفكير وعمل أجهزة المخابرات المصرية، على امتداد حقبة طويلة، والعمل على دفع قيم الديمقراطية، إلا أنها فوتت الفرصة. فمُنذ العام ١٩٨٠ تلقى التأهيل في الولايات المتحدة آلاف الضباط المصريين، ومن ضمنهم أيضاً (الفرقيع) عبد الفتاح السيسي، والذين انكشفاو لتأثير الليبرالية والديمقراطية الأميركية. غير أن هؤلاء الضباط كانوا مجردين من التأثير المباشر على نظام الحكم في مصر. والملفت أن رؤساء وقادة أجهزة الأمن والمخابرات (المصرية)، الذين يتمتعون بتأثير على إدارة دفة الدولة، لم يستدعوا لدراسات استكشافية في الولايات المتحدة، حيث كان من المفترض أن يتأثروا هناك بالديمقراطية الأميركية وأن يتعلموا نمط تفكير ليبراليا.

الآن، وفي الوقت الذي تتلمس فيه السلطة الجديدة في مصر طريقها، وتتصدى للسلام الراديكالي، وتبدي اهتماما بالتقارب مع الغرب، يتم دفعهاا للارتقاء في أحضان دولة لا تشكل فيها الديمقراطية نموذج الحكم.

توثيق سريع للعلاقات

يشمل عناق الدب الروسي (لمصر) مجالات أخرى أيضاً. فروسيا تشكل حالياً مصدر معظم السياح الأجانب القادمين إلى مصر، وكذلك المرؤذ الرئيس لها بالحبيب. ويشير إلى أن مصر هي المستورد الأكبر للحبوب في العالم، وتعتبر روسيا مرؤذا مركزيا في هذا المجال. وقد عرض وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في مصر، الاستعانة ببلاده في دفع وتطوير برامجها النووية، وذلك بعدما أعلنت القاهرة مؤخرا أنها ستشتر قريباً إعاءة لإقامة أول مفاعل نووي. وقد أكد البيان المصري- الروسي المشترك، الذي صدر في أعقاب زيارة المجاملة التي قام بها عبد الفتاح السيسي (وزير الدفاع) ونبيل فهمي (وزير الخارجية) إلى موسكو، رداً على زيارة وزيرى الخارجية والدفاع الروسيين للقاهرة في تشرين الثاني الماضي، اعتراف البلدين العمل على دفع خطط ومشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والتكنولوجية. ومن المقرر أن يعقد اللقاء المقبل على المستوى الوزاري بين الدولتين في القاهرة في ٢٨ آذار الجاري. من هنا فإن دفع العلاقات قدماً بين البلدين، يجري بوتيرة سريعة.

السياسة المعلنة: تطوير العلاقات مع جميع الدول

من الملفت أن الدول الثلاث، الولايات المتحدة وروسيا و مصر، عادت وأكدت أن ذلك لن يؤثر على علاقات مصر مع «دول أخرى». فقد صرحت نائبة المتحدثئة باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماري هارب، على هامش زيارة وزيرى الدفاع والخارجية المصريين إلى موسكو، أن التقارب بين القاهرة وموسكو «لن يمس بالعلاقات التاريخية بين واشنطن وبين حليفاتها المهمة في الشرق الأوسط». كذلك صرح عبد الفتاح السيسي، قبيل سفره إلى موسكو، إن أية علاقات وثيقة مع روسيا لن تكون بديلا للعلاقات القائمة مع «بلدان أخرى». حتى وزير الخارجية الروسي، لافروف، وجد أن من المناسب الإعلان أن روسيا لا تتطلع إلى الحلول مكان أية دولة كشرىك استراتيجي لمصر. وصرح وزير الخارجية المصري نبيل فهمي، بعد عودته من موسكو، بأن توطيد العلاقات مع روسيا لن يكون له تأثير على العلاقات مع الولايات المتحدة، غير أنه أشار إلى أن سياسة مصر غير موجهة نحو التركيز على علاقات مفضلة مع دولة معينة، وإنما نحو تطوير وتعزيز العلاقات مع سائر الدول. وكشف فهمي النقلاب عن أن مصر قدمت للولايات المتحدة سلسلة مقترحات مفصلة لإجراء حوار بين الدولتين، وأن حكومة بلاده لم تتلق حتى الآن جوابا على تلك المقترحات.

خيبة أمل مصرية من الراد الأميركي الفأتر

غير أن هذه التصريحات، لا يمكن لها أن تخفي الشرخ الذي أصاب العلاقات المصرية - الأميركية. وكانت الولايات المتحدة قد أبدت تحفظها إزاء اعتقال الرئيس (المخلوع) محمد مرسي، من قبل الجيش المصري، وجمدت المساعدات العسكرية التي تقدمها لمصر، إلى أن تقتنع بأن الأخيرة تتجه حقاً نحو إقامة نظام ديمقراطي. وقد أبدت الولايات المتحدة، لأسباب لم تتضح حتى الآن بشكل كاف، حركة الإخوان المسلمين، وذلك على الرغم من أنه تبين بسرعة أن مرسي أهمل تماما معالجة مشاكل وأزمات مصر، الاقتصادية والاجتماعية، وأن جهوده انصبت على تكريس وتوطيد حكم حركة الإخوان المسلمين، عن طريق تركيز الصلاحيات، وتعيين قضاء حركته في المناصب الرئيسية في سائر أجهزة ومؤسسات الحكم، وصياغة دستور ذي مكونات إسلامية مقلقة. وقد شعرت مصر بأحلمها، وعلى رأسها قائد الجيش ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، بالإهانة، وأن من الصعب فهم كيف يمكن لدولة في حجم الولايات المتحدة، والتي يفترض أن تتبع سياسة خارجية متوازنة - وهي التي تخضع لمراقبة الكونغرس وتعتمد على معلومات وتقديرات مؤسسات وأجهزة تحظى بميزات ضخمة، مثل وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية الدسي. أي. إي، و«ناسا» وغيرها - أن تغير بجرة قلم أساس سياستها في الشرق الأوسط، وأن تسم بحليفاتها المركزية في المنطقة. وقد أعرب السيسي عن خيبة أمله وشعوره بالإهانة في المقابلة الشهيرة التي أدلى بها صحفياً «واشنطن بوست»، في ١٢ آب من العام الماضي، والتي قال فيها إنه لا يفهم لماذا تدير الولايات المتحدة ظهرها لبلاده. وفي غياب رد ملائم، لم يكن أمام السيسي سوى التوجه إلى روسيا بغية الحصول على مساعدتها له في صراعه ضد الإخوان المسلمين والإرهاب الإسلامي، ومن أجل شراء الأسلحة التي يحتاج إليها.

ويدور الحديث، بمصطلحات سياسية، على تحول مهم في سياسة الولايات المتحدة، يمكن أن تكون له نتائج وانعكاسات مدمرة على المنطقة برمتها. ولو كان يمكن التفكير بأن السيسي معني بإقامة نظام حكم منفتح على الغرب، تطبق فيه، وإن بصورة جزئية على الأقل، قيم ومبادئ ديمقراطية، لكن من الممكن القول إن التقارب مع روسيا ربما سيؤدى إلى إضعاف هذا الاتجاه، ويعزز الطابع الاستبدادي للنظام.

وقد صرحت مصادر مصرية أن السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة سيمولان شراء الأسلحة (الروسية) لحساب مصر، وهو ما بدأ كنعن من التحدي للولايات المتحدة التي كانت تمثل الحليف الأهم لهذه الدول على امتداد سنوات طوال، لكنها فاجتأها بإجراء مفاوضات سريعة مع إيران (عدوة دول الخليج) والتوقيع على اتفاق غير مرض لوقف برنامج طهران النووي.

ويمكن تلخيص الوضع الراهن بالقول إن الولايات المتحدة فككت معسكر الدول الموالية للغرب، والتي كانت تمثل أهم شركاء لها (لواشنطن) في منطقة غير مستقرة على الإطلاق، وإنها تركت حلفاء مضطربين، مرتبكين، دون زعامة، في مواجهة إيران و«الإرهاب الإسلامي»، وأتاحت بذلك عودة روسيا، التي توجد لها مصالح مناقضة لمصالح الولايات المتحدة و«لغة الديمقراطية، إلى الشرق الأوسط، إن من المحتمل جداً أن تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في خطواتها وسياستها في المنطقة، قبل أن يلحق الضرر بها أيضاً.

^[1] سفير إسرائيلي سابق في مصر ترجمه خاصة

بقلم: يوفال برندشتاتزr*)

دعونا من التهديد الإيراني ومن تهديد حزب الله والتهديد السلفي، بل وحتى من التهديد الفلسطيني، إن التهديد الحقيقي لدولة إسرائيل يأتي من مصدر آخر، هو البيت الأبيض.

في غمرة انتصار عملية السيطرة على الصواريخ في البحر الأحمر أتم إنغال أحد التعابير الأكثر قسوة في الكراهية لإسرائيل الذي صدر في أي وقت عن «البيت الأبيض». فعشية زيارة (رئيس الحكومة) بنيامين نتنياهو للعاصمة الأميركية، أدلى الرئيس (باراك أوباما) بمقابلة، جاءت في توقيت مدروس جيدا، لجيفري غولديرغ، وهو يهودي من صحفيي البلاط الكلاسيكيين، العاملين في شبكة «بلومبرغ». وقد لخص هذا الأخير المقابلة بعدة جمل قاطعة، فأسرائيل - يقول أوباما - تتطلع نحو مستقبل لا أمل فيه، مستقبل كارثة ديمغرافية وعزلة دولية. إن لم تضبط خطها مع الخط الذي تنص عليه اتفاقية الإطار التي أملاها المسؤولون الأميركيون. إن نتنياهو فقط هو القادر على منع ذلك المستقبل الكارثي. لم تعد هناك جدوى من التحدث مع اللوبي الأميركي من أجل العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، وذلك لأن هذا اللوبي منحاز إلى جانب إسرائيل، وهو ما يجعله، من ناحية الرئيس أوباما، مناهضا للولايات المتحدة، وفقما يقول غولديرغ.

ويضيف غولديرغ، وهو كان وما زال يكذب، أنه لم يسمع قط تصريحات حادة وسافرة ضد إسرائيل بصورة عامة، وضد نتنياهو بشكل خاص. فتعهدات أوباما تجاه إسرائيل، ليس فيها أي جديد، بيد أن ثمة ما يدعوا إلى فهم وجهة نظر أوباما الخاصة تجاه العالم بشكل عام، وتجاه دولة اليهود بشكل خاص.

صفقة السلام

سنبداً من الطريقة التي يتعامل فيها أوباما مع وزير خارجيته جون كيري الذي يبدئ جهدا دبلوماسيا في شأن المسألة الإسرائيلية، على نحو ليس له مثيل منذ سنوات طوال، وذلك من خلال الوساطة التي يقوم بها، كما أنه يقدم للرئيس أوباما تقارير أسبوعية عن جهود. إن الرئيس أوباما يعمو بذلك كل الجهود، المتماثلة تماما، التي جرت طوال الـ ٥٥ سنة الأخيرة، ويصف نفسه على أنه الوحيد القادر على كل شيء.

إن السبب الكامن وراء الجهد الأميركي الضخم والمكثف الذي يتم في هذا الصدد، هو أن مصلحة الولايات المتحدة تتمثل في رؤية البلاد (فلسطين/ أرض إسرائيل) مقسمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا يبين الرئيس كيف سيخدم هذا الوضع أية مصلحة أميركية، بل يطرحه كحقيقة مفروغ منها لا يجوز إعادة التفكير فيها أو تأملها، ذلك لأن التفكير فيها يشكل إهانة شخصية له، وهو ما يشكل دليلا آخر على شعور هذا الرئيس بمركزيته، أكثر من كل سابقيه. ويقول أوباما أيضا إن الوقت لتحقيق تلك المصلحة سينتهي خلال الشهرين المقبلين، وليس من الواضح لماذا نغد الوقت وما الذي استجد الآن، ولم يحدث في الـ ٥٥ سنة الماضية، ومن أي مستودع زمن يستمد هذا الوقت حتى نهايته. غير أنه لا حاجة للإجابة على كافة هذه الأسئلة المنطقية، نظرا لأن الرئيس أوباما هو الذي قرر ذلك وحده.

إن الهدف الذي يعمل من أجله جون كيري بتوجيه من الرئيس أوباما، هو التوصل إلى «صفقة سلام». ذلك هو الأمر بصراحة، وليس تحالف أو اتفاق أو سلام أو أخوة أو اعتراف بالهف «صفقة»، كما لو أن الأمر يتعلق ببيع سيارة أو شقة، أو شيء لا روح فيه. أما فكرة أن «أرض إسرائيل» هي جزء من روح الشعب اليهودي، فهي لا تخطر في بال رجل لا روح له. إن الرجل الذي يبني عليه أوباما «الصفقة» هو عباس أو «أبو مازن» وفق اسمه العربي. صحيح أن عباس يكبر ويشيخ، ولكن ليس له زبدل، وبالتالي لا يمكن التوصل إلى صفقة سوى مع هذا الرجل الذي لا بديل له، لكن وقته محدود، وكذلك مع كيان (السلطة الفلسطينية) لا غاية له سوى الإرهاب والتخريب، ذلك لأنه (أبو مازن) لا يزال حتى الآن الأكثر «اعتدالا». ولكن ما الذي سيحصل حين يموت أو يستبدل؟ إن أوباما لا يندس إزاء ذلك بينت شفة.

ما زال الرئيس أوباما يكيل المديح لعباس، كرجل سلام، يكره العنف، وكمفاوض موثوق به، مستقيم وجد، ومستعد لفرض القانون والنظام في الضفة الغربية، وتلبية حاجات إسرائيل الأمنية. غير أنه لا يتطرق إلى إلائته الثلاثة: لا الاعتراف بالدولة اليهودية، ولا إنهاء النزاع، ولا التخلي عن مطلب الغزو المسمى «حق العودة». فهذه هي المصلحة مجرد «صفقة» فقط لن تكون هناك، بعد توقيعها وتنفيذها. أية أهمية لعمرها واستقرارها، وللخطر الذي تمثله على الدولة اليهودية.

وقد تذكر يهودي البلاط (غولديرغ) من حين إلى آخر أنه يهودي، وأنه يجوز له طرح أسئلة يهودية. ويضع غولديرغ أوباما في مواجهة حقيقة أن عباس ليس زعيم دولة وإنما زعيم كيان فلسطيني مفتت، منقسم على نفسه، ضعيف وفاسد، لا حول له ولا قوة، فهل هو الرجل القادر على قيادة الفلسطينيين في طريق إنهاء المطالب من إسرائيل إلى الأبد؟ أجل- يجيب أوباما - من الممكن إجراء اختبار دماغي، ولا شيء يمكن أن نخسره في المحاولة. أعلم أنني سأواجه معارضة شديدة من جانب جهات إسرائيلية وفلسطينية على حد سواء، لكنني أعلم أيضا من زياراتي الشخصية أن الفلسطينيين يريدون السلام، وأنهم يدركون بأن إسرائيل لن تزول. لذلك أقول بأن اتفاقية الإطار ستعزز المجتمع الفلسطيني المحب للسلام وتقوي (رئيس السلطة) محمود عباس.

إن أساس هذه التصريحات التي لا أساس لها، والتي تتجاهل كلياً معاناة اليهودي، يتمثل في المساواة القيمية.

وبحسب أوباما، فإن رئيس منظمة إرهابية طفيلية، يعيش منذ عشرين عاما على حساب دافع الضراب الأميركي، مساو

في القيمة لرئيس منتخب لدولة لا تقدر مساهمتها في

خدمة أمن الولايات المتحدة ، تكنولوجيا وقيميًا، بثمن.

ولا داعي للتذكير بأن التجربة الممتعة قد جرت بالفعل،

وكلفت ١١٠٠ يهودي وآلاف العرب حياتهم.

الخطر على إسرائيل بات كامناً في «البيت الأبيض»!



أوباما ونتنياهو، حالة تنافر.

عن فكرة إلغاء منظمة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وسحب تعريفات اللاجئ الموافقة على سائر العالم، بما في ذلك على عرب آخرين؟ أو ربما مطالبة كل دولة حصلت على مساعدة من الأونروا حتى الآن، منح أبناء وأحفاد اللاجئين مواطنية؟ وربما أيضا عرض الحصول على مكانة إقامة دائمة أميركية (جرين كارد) على كل عربي يعني بذلك؟ أو العودة إلى رفض قيام أي كيان سياسي غير يهودي غربي الأردن بموجب معاهدة سان ريمو؟ وهناك أفكار كثيرة أخرى لا تطوي بالضرورة على خطر إبادة الدولة اليهودية.

ويرفض أوباما بشكل خاص إمكانية بقاء الوضع على حاله، ظاهريا من منطلق الحرص والقلق على إسرائيل التي يزداد وضعها سوما وتدهورا. هل يمكن أن يكون الوضع معكوسا؟ إذ يبدو أن من غير المرجح لأوباما أن توطئ إسرائيل أقدامها في المنطقة، على الأرض، وفي مجال الاقتصاد أيضا، ومن هنا فإن الوقت الذي ينفخ هو وقته في وقف النجاح اليهودي.

ويصل نموذج المساواة إلى ذروته عندما طرح موضوع إيران للنقاش، ويوجه غولديرغ في هذا السياق السؤال إلى أوباما: هل يمكن أن تكون تعهداتك بعدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي، تعهدات فارغة في ضوء العجز الذي تبديه تجاه الوضع في سورية؟ وهل يمكن أن تكون روسيا تسخر بك وتبيع إيران مفاعلين نوويين آخرين؟ هل من الممكن أن الإيرانيين لم يعودوا يأخذون تعهداتك بصورة جادة؟ ويجب أوباما على هذه الأسئلة بقوله إن وجود ٣٥ ألف جندي أميركي في الخليج هو ضمانة على جدية أقواله، والدليل على أن الإيرانييين يتعاملون معه بصورة جادة وهو ثقته الذاتية بقاؤه، مضيفا أنه يجب إعطاء (الرئيس الإيراني) روحاني حيز مناورة وذلك أيضا بسبب أن لديه معارضين داخليين التصالحي الذي يتبعه، تماما مثلما أن الرئيس الأميركي يعاني من المنتقدين له بسبب نهجه المهادن. وإذا كنا قد تساءلنا بشأن هذه المقارنة الواهية بين الدولة اليهودية وبين منظمة إرهابية مجرمة وأثمة، فقد بلغت المقارنة القيمية الآن ذروة جديدة: فقد وضع أو أوقف رئيس الولايات المتحدة على ذات الطاولة القيمية المبعوث صاحب الابتسامة المتبسرة للدكتاتور الإسلامي والرئيس الأميركي، ويمكن للقارئ الساذج أن يعتقد بأن إيران هي دولة ديمقراطية محبة للسلام وحرية الدين والعبادة، وحرية التعبير والصحافة، وحرية النقد وفصل السلطات، وإذا كان أوباما يهبط بنفسه إلى هذا المستوى المتدني، فلا حاجة بنا لأن نسأله أو نشكو إزاء معاملته لرئيس حكومة إسرائيل.

وإذا كان أوباما يتوقع من السعودية والبحرين وباقي الدول الخليجية بأن تتعايش بسلام مع الأفعى المترصصة وراء الخليج، فما الداعي أو المبرر لأن نشكو أو نتذمر إزاء المطالبة بالتعايش بسلام مع المنظمات الإرهابية الفلسطينية «فتح» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي»؟ إن كل هذه الامور والمواقف تنبع من التوجه الأساسي للرئيس أوباما، الذي يحدئ (الرئيس الروسي) بوتين من أنه سيجد نفسه «في الجانب غير الصحيح من التاريخ»، فالجانب الصحيح للتاريخ، حسب أوباما، هو الجانب الذي يقف فيه، حتى وإن كان عتق على رأسه، ولئن كان رأسه مدفونا في الزمل. وبحسب هذا الجانب، ليست هناك فوارق بين البخر والعنبر، بين الدكتاتور المستبد والزعيم المنتخب، وبين نظام استبدادي عنيف، وبين دولة قانون يوجهها العدل والرحمة. إن أوباما، بثقته بجانبه، يقود نفسه إلى منطق التفاضلي، كذا وكيت، صحيح وحقيقي لأنني صرحت بذلك، فالجانب الصحيح للتاريخ سوف ينتصر، لأن وجودي في حد ذاته يشكل ضمانة لذلك، وهذا كله في ظل واقع تدور فيه على طاولة الرمل العالمية رعى حرب أهلية بين السنة والشيعية يسقط فيها مئات آلاف القتلى، وتعود روسيا إلى طريق غزو دول مجاورة، وتقوم إيران بتسليح منظمات إرهابية بصواريخ بعيدة المدى، ويعلمن رئيس منظمة إرهابية أنه لا مكان للشعب اليهودي في صهيون.

وبما أن الولايات المتحدة هي الدولة الديمقراطية الأكبر المتحالفة مع إسرائيل، فإنه في الوقت الذي يقف على رأسها فيه رجل يعيش في واقع وهمي مع السفسة الدبلوماسية لا يخلو من لاسامية إسلامية، ويشجع فرض عتلة على الدولة اليهودية، ويؤيد ويدعم منظمات إرهابية إجرامية ويضفي شرعية أخلاقية على أنظمة استبدادية إسلامية، يشكل ذلك خطرا يفوق الخطر الذي يمثله أعداء الداء لإسرائيل. بهذه الروحية، يتعين على سياسة إسرائيل تجاه البيت الأبيض في السنوات الثلاث المقبلة أن تتجه نحو الرفض المؤبد والحازم في الوقت ذاته.

(*) طبيب من بئر السبع يكتب عمودا صحافيا أسبوعيا في منابر اليمين الإسرائيلي المتطرف. ترجمة خاصة.

متابعات

عودة فكرة الانسحاب الأحادي الجانب من أجزاء من الضفة إلى الخطاب العام الإسرائيلي هدفها تكريس الاحتلال!

عادت فكرة الانفصال والانسحاب الأحادي الجانب الإسرائيلي من مناطق في الضفة الغربية إلى الخطاب العام الإسرائيلي، في الفترة الأخيرة، وراحت أوساط بين صناع القرار ومعاهد أبحاث ومثقفين وشخصيات عامة تولت مناصب رسمية في الماضي تتداول هذه الفكرة.

وكانت فكرة الانسحاب الأحادي الجانب من مناطق محتملة قد استتبعت في السنوات التي مضت منذ عودة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إلى الحكم في العام ٢٠٠٩، خاصة وأنه ترأس الحملة ضد خطة الانفصال عن غزة التي نفذها رئيس الحكومة الأسبق، أريئيل شارون، في العام ٢٠٠٥، ورغم طرح هذه الفكرة مجددا، إلا أن أحد التحذيرات المركزية في هذا السياق هو أن إسرائيل قد لا تحصل على شرعية دولية لخطوة كهذه، مثلما حدث في أعقاب الانسحاب من قطاع غزة، خاصة وأن الانسحاب الذي يدور التفكير حوله لا يقضي بانسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية للعام ١٩٦٧.

وينبغي الإشارة بداية إلى أن التفكير في تنفيذ خطوات أحادية الجانب يعني، قبل أي شيءٍ آخر، أن إسرائيل ليست مستعدة للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين وفق الرؤية الدولية لحل الصراع، والأمر الثاني هو، خلافا لاستنتاج الدراسة التي سيتم تناولها في السطور التالية، أن إسرائيل لا تريد ولا تسعى إلى إنهاء الاحتلال، إذ أنه على الرغم من انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، إلا أن احتلالها هناك لم يبنته وبقبتت تسيطر من كافة النواحي وفي البر والبحر والجو وعلى كل ما يدخل ويخرج عبر المعابر.

والأمر الثالث هو أن إسرائيل انسحبت من غزة من أجل الحفاظ وتوسيع الاستيطان في الضفة، وفي حال تنفيذ خطة انفصال، ثانية من الضفة فإنها ستبقى تحت احتلالها مساحات واسعة، وينبغي الالتفات إلى أن إسرائيل تعتبر المنطقة «ج»، التي تشكل ٢٠% من مساحة الضفة ويسكنها نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني، وفقا لأحدث إحصائية، من أصل ٢٫٥ مليون فلسطيني في الضفة، منطقة خاضعة لها ويمكن أن تعلن سيادتها عليها، مثلما يطلب اليميين المتطرف واليمين العنقادي حتى في حزب الليكود الذي يترزعه نتنياهو. وتحدثت الدراسة التالية عن قيام دولة فلسطينية فقط في المنطقة التي ستسحب منها إسرائيل في الضفة. والأمر الرابع هو أن الدراسة تعتبر أن المفاوضات جارية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، متجاهلة أنها تجري مع منظمة التحرير الفلسطينية ولا علاقة للسلمة بالمفاوضات.

«الخطة البديلة»: انسحاب جزئي لضمان أغلبية يهودية

وأشارت دراسة أعدها طوبي غرين وصدرت عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، مؤخرا، إلى أنه خلال المؤتمر السنوي للمعهد، في نيسان العام الماضي، استعرض الباحث في المعهد، المحامي علاء شير، وهو مدير مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إيهود باراك، الاستنتاجات التي توصلت إليها مجموعة عمل حول تحليل عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وتبين أن فكرة الانسحاب الأحادي الجانب حاضرة بشكل بارز في هذه الاستنتاجات.

وكان الاستنتاج الرئيس لمجموعة العمل هذه هو أن «المصلحة القومية طويلة الأمد لدولة إسرائيل، وهي ضمان مستقبلها كدولة قومية ييمقرراطية أمّة للشعب اليهودي، مرتبطة بتقسيم المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط إلى دولتين». وأضافت مجموعة العمل أن الحل المفضل هو التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية، ورغم ذلك اقترحت مجموعة العمل أن تعمل إسرائيل في قناة مكملة مستقلة، بحيث «تتم بلورة حدود الدولة من خلال التنسيق مع المجتمع الدولي»، وفي موازاة ذلك يتم إعداد الراي العام الإسرائيلي ووضع أسس لانفصال تدريجي عن الفلسطينيين، وهو ما يسمى في إسرائيل بـ «الخطة البديلة» أو الخطب «ب».

وبتأييده «الخطة البديلة»، انضم «معهد أبحاث الأمن القومي» إلى مجموعة صغيرة ولكنها أخذة بالتطور والاتساع من الأفراد والمنظمات البارزة. ورأت الدراسة الحالية أن باراك كان أكثر شخصية ساهمت في طرح هذا الخيار على الأجندة العامة الإسرائيلية، ويعتبر مؤيد هذه الفكرة أنهم يؤيدونها لأنه لا يبدو أنه يوجد احتمال للتوصل إلى تسوية متفق عليها مع الفلسطينيين في المستقبل المنظور، وأنه من البهة الأخرى يشكل الوضع القائم حاليا تهديدا على شرعية إسرائيل في العالم. كذلك فإنه يتزايد الإلحاق في إسرائيل من الخطاب الدولي الذي يتحدث عن نمودج جنوب إفريقيا، حول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، أي أن إسرائيل تمارس سياسة الأبرتهايد بحق الفلسطينيين.

هل يتجه نتينهاو نحو الانفصال؟

لفتت الدراسة إلى أن فكرة الانسحاب الأحادي الجانب من أجزاء من الضفة الغربية هي مجرد احتمال افتراضي، ونتنياهو لم يول اهتماما بها. وكان على رأس معارضي خطة الانفصال عن غزة كما أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي تؤيد محادثات سلام، بموجب استطلاع للرأي، فيما تراجع تأييد هذا الجمهور لانسحاب أحادي الجانب وبشكل كبير في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، في العام ٢٠٠٦، وبعد سيطرتها على قطاع غزة في العام التالي.

رغم ذلك، فإن نتينهاو تحدث عدة مرات، خلال العام الأخير، عن أن نشوء دولة ثنائية القومية يشكل خطرا كبيرا على «الدولة اليهودية»، ووفقا للدراسة فإن هذه الفرضية «هي نقطة البداية بالنسبة لأولئك الذين يؤيدون الخطوة الإسرائيلية الأحادية الجانب أو المستقلة، في حال لم تسفر المحادثات عن نتائج». وفي خلفية ذلك، فإن «أغلبية الجمهور في إسرائيل تؤيد حل الدولتين وتقديم تنازلات إقليمية، وأغلبية الجمهور اليهودي في إسرائيل ترى بالحفاظ على الأغلبية اليهودية قيمة أهم من الحفاظ على أرض إسرائيل الكاملة». وأضافت الدراسة أنه لم تكن هناك مؤشرات حول نية شارون الإعلان عن خطة الانفصال عن غزة قبل أن يعلن ذلك في نهاية العام ٢٠٠٣.

واعتبرت الدراسة أن «الانفصال الأحادي الجانب عن أجزاء من الضفة الغربية هو إحدى الطرق التي بواسطتها ستتمكن إسرائيل من تغيير قواعد اللعبة في نزاعها مع الفلسطينيين، وبناء عليه، تستوجب خطة كهذه إجراء تقييم وتخطيط من أجل تطبيقها بأنجح صورة، في حال قررت حكومة إسرائيلية

مستقبلية تطبيقها، وتخطيط كهذا يجب أن يشمل اعتبارات متعلقة بطبيعة شرح هذه السياسة في الحلبة الدولية، من أجل ضمان قبولها من الناحية الدبلوماسية».

التحسب من الموقف الدولي

يتحسب صناع القرار والدوائر السياسية في إسرائيل من أنه في حال فشل المفاوضات وعدم التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين فإن التركيز السياسي في الصراع سيعود إلى الهيئات الدولية والرأي العام العالمي، وهو بحسب الدراسة «مكان لن يتفاوض الإسرائيليون والفلسطينيون فيه فيما بينهما وإنما مع العالم». واعتبرت الدراسة أن «الانفصال الأحادي الجانب سيمنح إسرائيل القدرة على العودة إلى مقعد السائق، ووضع تهديد الدولة الثنائية القومية جانبا ويحسن مكانتها الدولية. ومجرد طرح خطة بديلة عملية لاتفاق ينطوي على قدرة تعزز إسرائيل في المفاوضات».

لكن الدراسة أضافت أن «أي زعيم إسرائيلي يدرس تنفيذ خطوة كهذه سيجد نفسه في مواجهة أمام معارضة سياسية داخلية سترافق ذلك، لكن عليه منح مكان كبير للأداء الدبلوماسي، ليس مقابل الولايات المتحدة فقط وإنما مقابل أوروبا أيضا، والميزات الدبلوماسية الكامنة في الانفصال مرتبطة بشكل وثيق برد فعل دولي حيال أية مبادرة إسرائيلية مستقلة».

وقد يبدو للوهلة الأولى أن المجتمع الدولي، وخاصة الدول العظمى، ستترحب وتؤيد انسحابا إسرائيليا من أجزاء من الضفة،

لكن الدراسة أكدت أن الأمور لم تكن على هذا النحو بعد الانفصال عن غزة، «وحتى في حالة غزة، التي انسحبت فيها إسرائيل إلى الحدود الدولية المعترف بها، وقبلت هذه الخطوة بشكوك دولية بالغة، وحظيت بدعم قوي بواسطة حملة من الجانب الفلسطيني ومؤيديهم لرفض الخطوة الإسرائيلية». وفي حالة الضفة الغربية بالإمكان توقع سيناريو مشابه وحتى أقوى، إذ أن إسرائيل لن تسحب إلى حدود دولية معترف بها».

واعتبرت الدراسة، على ضوء معارضة فلسطينية ودولية متوقعة لخطة انفصال عن الضفة، أن «إسرائيل ستضطر بداية إلى استعراض دليل مقنع على أنها حاولت بحسن نية التوصل إلى تسوية متفق عليها، وقدمت تنازلات معقولة وابتدت انفتاحا خلال المفاوضات حول الحل الدائم، في موازاة سعيها من أجل دفع واقع الدولتين بواسطة عمل مستقل، إضافة إلى ذلك، سيتعين عليها تمرير رسالة مشاركة تكون مدعومة بتطبيق على أرض الواقع، مفادها أن الخطوات المستقلة التي ستفنها تتلاءم مع الدفع باتجاه دولة فلسطينية قادرة على الحياة، وأن هذه الخطوات لا تشوش وإنما على العكس تحسن احتمالات التوصل إلى اتفاق مستقبلي».

وأضافت الدراسة أنه «من الجائز أن تتزايد احتمالات التقبل الدولي الإيجابي للانسحاب أحادي الجانب من جزء من الضفة»، إذا اقترحت إسرائيل التعاون مع السلطة الفلسطينية بأكبر قدر ممكن في مرحلة التطبيق على الأرض، وعلى سبيل المثال، بإمكان إسرائيل اقتراح تشكيل طواقم مشتركة لتنسيق تسليم السيطرة الميدانية على المنطقة وتنظيم عمل المعابر وذلك في مرحلة التخطيط، بدلا من المرحلة النهائية، وإذا كانت إسرائيل تعتقد أنها غير قادرة على التنازل في هذه المرحلة عن سيطرتها على حدود الأردن - الضفة، عليها أن توضح أنها ستفعل ذلك عندما يكون الأمر قابلا للتطبيق، وتحديد شروط واقعية وواضحة يتم بموجبها نقل المنطقة للسيطرة الفلسطينية».

وتوقعت الدراسة رفض الجانب الفلسطيني التعاون مع انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب ومرفوض أصلا، لكنها اعتبرت أن «مكافة إسرائيل ستتحسن بواسطة توضيح تفضيلها الحصول على تسويق والتصريح بينها في أن تحسن الاستقلال والسيادة الفلسطينية بقدر الإمكان. كذلك على إسرائيل أن توضح أنها مستعدة للاعتراف، بقبوح معينة، بسيادة السلطة الفلسطينية في المناطق التي يتم إخلؤها، وأن تقترح تقديم مساعدة في تطوير الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية، وباستيعاب فلسطينيين بدون جنسية داخل دولة فلسطين. وسيتم دعم هؤلاء بتطوير واسع النطاق للبنى التحتية والسكن والصناعة والنقل، بما في ذلك ربط المواصلات بين الضفة وغزة عندما تسمح الظروف السياسية الفلسطينية بذلك».

وتابعت الدراسة أنه «خلافا لخطة غزة، فإن إسرائيل لن تسحب إلى الخطوط ما قبل [حزيران] العام ١٩٦٧، وستحتفظ بالكتل الفلسطينية الكبرى، وهذا الأمر سيراكم المصاعب الكبيرة أمام تبرير هذه الخطوة في الحلبة الدولية، وستواجه إسرائيل الادعاء بأنها تتنازل عن المستوطنات الصغيرة فقط من أجل تعزيز سيطرتها في الكتل الكبيرة وشرقي القدس، وإسرائيل ملزمة بأن تنجح في الإقناع بأن الحدود التي ترسمها هي أساس نزيه لحدود مستقبلية متفق عليها، وبضمن ذلك تبادل أراض، ويجب تجسيد التخطيط وأعمال بناء جديدة في المناطق الأكثر حساسية والمثيرة للخلاف، مثل إ-ج ١، وبشكل مشابه، ورغم أنه أمر معقول أن تطلب إسرائيل الحفاظ على تواجد أمني على طول الحدود مع الأردن وفي أماكن إستراتيجية أخرى، لكن عليها أن تخفف حجم هذا التواجد الأمني بقدر الإمكان، والامتناع عن نشر قوات تعزل التواجد الفلسطيني».

وأشارت الدراسة إلى أنه في موازاة ذلك، فإن «الحفاظ على الأمن وخاصة منع صعود حماس إلى الحكم (في الضفة) هو بحد ذاته مهمة ذات أهمية حاسمة للنجاح الدبلوماسي، ولولا صعود حماس إلى الحكم في غزة، لما فرضت إسرائيل القيود على حركة ونقل البضائع وكان الوضع مختلفا عما هو عليه اليوم، ورغم ذلك فإنه في حال تطلب الأمر تنفيذ نشاط عسكري من أجل إرساء الدرع، فإنه يجب أن يكون مركزا بقدر الإمكان والاعتماد على الدروس من ردة الفعل الدولية ضد عمليتي «الرصاص المصوب» و«عمود السحاب» العسكريتين».

وخلصت الدراسة إلى اعتبار أن انسحابا إسرائيليا أحادي الجانب من أجزاء من الضفة الغربية من شأنه منع تحويل إسرائيل إلى نمودج «جنوب إفريقي»، يمارس سياسة تفرقة عنصرية، في الخطاب الدولي «ومنع الأيس الدولي من حل الدولتين وصعود نجم الدولة الثنائية القومية، وإلى جانب ذلك، ومن أجل ضمان أمن الميراث الدبلوماسية، على إسرائيل أن تنجح في إظهار أن احتلال الضفة الغربية، بغالبيتها، قد وصل إلى نهايته، وهذا يعني أن عليها أن توضح أنها آبت خلفها في نهاية عملية الانفصال كيانا فلسطينيا يعمل وسيطر على معظم المنطقة، وفي نهاية الأمر، يسيطر على المعابر الحدودية للبضائع والأفراد».

المنطقة الصناعية الاستيطانية «بركان» لا تلتزم بقوانين حماية البيئة

تقدمت إسرائيل، في السنوات الأخيرة، في سن قوانين البيئة واقترب الوضع فيها من هذه الناحية من الدول المتقدمة في العالم، لكن هذا التقدم أهمل مناطق الضفة الغربية لسبب واحد ووحيد وهو أن الضفة خاضعة للاحتلال والمد الاستيطاني الإسرائيلي وباتت أكثر منطقة ملوثة بيئيا بين النهر والبحر.

ويتبين أيضا أن المصانع الموجودة في المستوطنات تحقق أربحا مالية من عدم محافظتها على القوانين البيئية، لأنها ليست ملزمة بالإقناع على هذه الناحية، وهكذا فإن اكوام النفايات المحترقة والمياه الأسنة وغير ذلك أصبحت جزءا من المشهد العادي الذي يراه السكان بشكل خاص في المنطقة «ج» الخاضعة للسيطرة الإدارية الإسرائيلية، وتتأثر منها باقي مناطق الضفة.

وتتولى مسؤولية الشؤون البيئية في «المنطقة ج» ما يسمى بـ «الإدارة المدنية» التابعة للجيش الإسرائيلي، بواسطة ضابط حماية البيئة»، كذلك تعنى بهذا المجال في مناطق نفوذ المستوطنات رابطتا مدن من أجل حماية البيئة، رغم ذلك، تمتنع سلطات الاحتلال حتى الآن عن وضع سياسة واضحة بشأن الأدوات القانونية لمنع تلوث البيئة. وكان قائد المنطقة الوسطى للجيش الإسرائيلي قد نشر أوامر، في سنوات الثمانين والتسعين، كما أن الكنيست قرر سريدا أمر السلطات المحلية على المستوطنات، بزعم تنظيم فرض قسم من قوانين البيئة على الضفة، لكن هذا التوجه توقف منذ عشرين عاما. كذلك فإن عددا من القوانين التي منحت صلاحيات تطبيق قوانين بيئية وتم منحها لمفتشي «الإدارة المدنية»، ووزارة حماية البيئة الإسرائيلية لم يتم تعديلهما، والوضع حاليا هو أن نصف قوانين البيئة التي سنتها إسرائيل ليست سارية المفعول في الضفة الغربية.

مئات المصانع في المستوطنات لا تلتزم بقوانين البيئة

مارست منظمات البيئة في إسرائيل ضغوطا من أجل تحسين الوضع البيئي في الضفة الغربية، وأدى ذلك إلى أن أقام المستوطنون منظمة بيئية باسم «الأخضر الآن» من أجل التدقيق في تطبيق قوانين البيئة في الضفة، وعقدت هذه المنظمة مؤتمرا، يوم الأربعاء الماضي، ونقلت صحيفة «هآرتس»، في تقرير نشرته حول الموضوع، عن مدير المنظمة البيئية الاستيطانية «رابطة المدن من أجل جودة البيئة - يهودا»، نيتسان ليفي، قوله خلال مداخلة في المؤتمر إن «قانون الهواء النظيف، الذي دخل حيز التنفيذ قبل ثلاث سنوات، وضع شروطا متشددة أكثر أمام المصانع من أجل منع تلويث الجو، لكن هذا القانون ليس ساريا في الضفة، وهذا الأمر يقيد القدرة على إلزام مصانع بتنفيذ أعمال تمنع تلويث الجو».

وتوجد في المستوطنات ١٢ منطقة صناعية وفيها مئات المصانع، وقال مدير منطقة القدس في وزارة حماية البيئة الإسرائيلية، شوني غولدبرغ، إنه «يمكن أن يكون هناك مصنع معادن، ولنفترض أنه موجود في مدينة بيت شيمش، وتطلب منه اليوم وبموجب قانون الهواء النظيف [إصدار تصريح خاص يقيد انبعاث التلوث، وفي المقابل، فإن مصنعا مشابها في [مستوطنة] معاليه أدوميم لا يكون ملزما بتصريح كهذا». من جانبه اعترف ليفي بأن الوضع الحالي



المستوطنات تحقق أربحا اقتصادية

من تلويث البيئة في الضفة الغربية!



يجعل المناطق الصناعية في المستوطنات «جنة عدن للملوثين»، وأضاف أن «هذا الوضع أنشأ منافسة غير نزيهة بين المصانع التي يتعين عليها الاستثمار في منع التلوث وبين تلك التي تستثمر بشكل أقل».

إضافة إلى عدم سريان قانون الهواء النظيف في الضفة، فإن قانون معالجة التلوث الناجم عن الإسبست هو الآخر لا يسري على الضفة، وقال مدير عام «رابطة المدن من أجل جودة البيئة - السامرة»، الاستيطانية، إسحاق مثير، إن هذا القانون «ينطوي على أهمية خاصة بسبب تشكيل خطر داهم على صحة الجمهور، ونحن نطالب اليوم بإخلاء نفايات الإسبست بواسطة جهات مهنية مخولة قانونيا لتنفيذ عمل كهذا، لكن الأفراد لا يعلمون أنه لا توجد لدينا هذه الصلاحيات».

ووفقا لـ «هآرتس» فإن «الشرطة الخضراء» التابعة لوزارة حماية البيئة الإسرائيلية نححت في الماضي في العمل في الضفة، لكن بسبب عدم تعديل قوانين تطبيق قوانين البيئة في العام ٢٠١٣ الفائت فإنها اضطرت إلى وقف نشاطها، وجرت مؤخرا محاولة لتنظيم صلاحيات تطبيق القانون في هذه المنطقة، لكنها فشلت بعد أن طالب الجيش الإسرائيلي بالا تشمل هذه الصلاحيات مراقبة وتطبيق القانون على قواعد عسكرية، ونتيجة لذلك تم إيقاف سبعة إجراءات ضد ارتكاب مخالفات جنائية في هذا السياق ضد مستوطنات تسببت بتلوث الجو وتم إيقاف التحقيقات ضدها أيضا.

وأحد أبرز هذه الإجراءات هو التلويث المتواصل الذي ألحق ضررا كبيرا بقرية وادي فوكين الفلسطينية، ومصدر هذا التلوث هو منشأة مياه الصرف الصحي في مستوينة «بيتار عيليت»، وفيما زعم قادة المستوطنين بأن هذا التلوث نجم عن خلل في المنشأة وأنه تم إصلاحه، إلا أن الدكتور يوفال أربيل، من المنظمة البيئية «أصدقاء الكرة الأرضية - الشرق الأوسط»، أكد أنه «يتم ضخ مياه الصرف الصحي إلى حقول المزارعين وتفسد المحاصيل، وبالإمكان مشاهدة أشجار زيتون تعفنت وماتت بعد أن مسها التلوث». ويمس عدم وجود صلاحيات تطبيق قوانين البيئة في مكافحة تهريب نفايات البناء من داخل الخط الأخضر إلى الضفة، وتعتبر هذه الظاهرة واحدة من أخطر المشاكل البيئية، خاصة وأنها تسبب تلوث المياه الجوفية، وتدعي «الإدارة المدنية» أنها تفق عاجزة أمام مهربي هذا النوع من النفايات وتطبيق القانون ضدهم، وقال مثير إن «إلقاء النفايات قرب قرية فلسطينية ودفع ٥٠ شيكل لصاحب الأرض بدلا من دفع المال لموقع منظم هو أمر أبسط وأقل تكلفة».

تلويث المياه الجوفية

كذلك فإن قانون المياه الإسرائيلي يسري جزئيا فقط على الآبار الارتوازية في منطقة جبال الضفة، علما أنها تعتبر أحد مصادر المياه الجوفية الأهم بالنسبة لإسرائيل. وتدعي سلطة المياه الإسرائيلية أنه بسبب وجود جزء من الآبار الارتوازية في الضفة فإنها لا تستطيع استخدام الأداة القانونية المسماة «أمر لتصحيح العيب» من أجل منع تلويث مصادر المياه، ويشار إلى أنه في داخل الخط الأخضر تسمح هذه الأداة لسلطة المياه بمعالجة التلوث وبعد ذلك جباية

إعداد: بلال ضاهر

الكنيست ينزلق إلى حضيض جديد!

بقلم: علي حيدر (*)

انزلق الكنيست مؤخرًا إلى حضيض جديد وذلك نتيجة سن موجة عارمة وجائرة من القوانين العنصرية والمميزة الموجهة ضد مجموعات معينة وخصوصًا وبشكل واضح ضد المجتمع الفلسطيني في الداخل.

من بين هذه القوانين، على سبيل المثال لا الحصر، تعديل قانون الحكم ورفع نسبة الحسم لانتخابات الكنيست إلى ٢٧% بالمئة والذي يهدف في الأساس إلى وضع عراقيل وعقبات أمام التمثيل العربي في الكنيست بل إلى تهيمشه وإقصائه تمامًا خصوصًا وأن هذا التعديل دفع وقدم من قبل شخصيات سياسية عنصرية تعمل بشكل منهجي ومستمر على مدار سنوات، من بينها وزير الخارجية أيفيدور ليرمان ورئيس الائتلاف الحكومي ياريف ليفين اللذان لا يريدان أصلًا وجود العرب الأصليين في البلاد بل يسعىان بشكل حثيث إلى طردهم وتهجيرهم.

القانون الثاني الذي سن هو قانون الاستفتاء الذي يلزم إجراء استفتاء عام في حال تم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. هذا القانون وضع من أجل تقييد الفرصة ووضع العراقيل الإضافية ودق المسامير الأخير في نعش العملية السياسية والمفاوضات وهي التي قلنا أكثر من مرة، بأنها ستؤول إلى الفشل لا محالة نتيجة التعنت الإسرائيلي والنيحاز الأميركي.

القانون الثالث، والذي هو أكثر خطورة، باعتقادي، هو المشروع الذي يهدف ومجموعات دينية والتعامل معه بناءً على هذا الانتماء وحثه على تأسيس مؤسسات تمثله على هذا الأساس.

سوف نتطرق لاحقًا إلى أهداف هذا القانون وتبعاته وأبعاده والطرق المقترحة لمقاومته وأساليب تحديه وخصوصًا أن البرلمان والحكومة الحاليين هما الأكثر عنصرية وتطرفًا مقارنة بكل الحكومات والبرلمانات السابقة.

لن نستطيع في هذه العجالة عرض جميع القوانين والمشروعات التي مست العرب في السنة الأولى للحكومة والتي انتهت الأسبوع الفائت، لكن من الجدير بالذكر أن القانون الذي نحن بصدده هو قانون المساواة في تكافؤ الفرص في العمل والذي سن في الماضي من أجل الدفاع عن حقوق العمال ومنع التمييز ضدهم على أي أساس وخصوصًا الانتماء القومي أو الديني. وقد أقيمت مفاوضات للمساواة في تكافؤ الفرص في تطبيق القانون وإلى جانب هذه المفاوضات تعمل لجنة استشارية كانت تشتمل على ٢١ عضوًا وأن بعد التعديل تم زيادة أعضائها إلى ٢٦ عضوًا ولكن الأهم أنه تم تخصيص أماكن لمنظمات تعمل من أجل حقوق المسلمين في العمل، وأخرى تعمل على حقوق المسيحيين في العمل والأخيرة تعمل على تقديم حقوق الدوروز والشركس.

لقد كان هذا القانون واحدًا من القوانين التي تباينت بها الحكومات الإسرائيلية أمام المؤسسات الدولية وخصوصًا قبيل انضمامها إلى نادي OECD ولكن هدف آلية التعديل الحالي للقانون هو فصل التمثيل العربي وهذا يعني أنه بدل أن يكون هناك تمثيل لمؤسسات عربية جماعية تشمل جميع الطوائف يكون التمثيل على أساس طائفي ديني، ما يدعيه ليفين من مقدم القانون هو محاولة دمج المسيحيين ومنهم أمثليات، هذا ادعاء باطل بل الهدف الحقيقي هو دق إسفين وخلق توترات وخلافات بين أبناء الشعب الواحد ونشر الفتنة بين المجموعات الدينية العربية.

هذه السياسة ليست جديدة فقد عمدت الحركة الصهيونية قبل تأسيس الدولة وبعدها إلى تكريس سياسات التفرقة والفصل بين الطوائف العربية بشكل واضح ومدروس ومنهج وذلك من أجل نمو الهوية الفلسطينية ومنع تشكل تنظيمات عربية وحدوية وعدم السماح للعرب بصياغة أهداف ومصالح مشتركة.

ما يعزز ادعاءنا هو ما أورده البروفيسور إيان لوستيك في كتابه الهام «عرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية قومية» (١٩٨٥) بأن «سياسة الفصل الداخلي شكلت أحد أكثر الأسس أهمية في سياسات الدولة تجاه العرب»، كما أن حزب مباي الذي حكم البلاد لسنوات طويلة نجح نفس النهج بل أقام لجانًا مثل لجنة مردخاي نخير وغيرها التي أوصلت بتعميق الخلافات والتناقضات وعدم امتزاج العرب في إطار وحدة واحدة، كما يسرد بتوسع وموضوعية الدكتور يائير بومييل في كتابه «ظل أزرق أبيض» (٢٠٠٧) الذي يحلل من خلاله سياسة المؤسسة الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب بين السنوات ١٩٥٨-١٩٦٨. ويستشهد بومييل بنص لأحد مستشاري رئيس الحكومة للشؤون العربية العام ١٩٥٩ والذي يلخص به سياسات الحكومة في العقد الأول للدولة: «سياسة الحكومة انصبت في السنوات العشر الأخيرة على تمزيق المجتمع العربي لطوائف ومناطق...».

من الواضح أن هناك تناقضًا بين القانون الذي كان ينبغي الدفاع عن الحقوق ومنع التمييز لصالح القانون أداة تمييز ضد العرب ويسعى إلى شردتهم وتشتيتهم ويريد تشجيع واستحداث مؤسسات ليست جماعية بل خلق مؤسسات طائفية دينية منفصلة على ذاتها ومحاولة تحييد الإخوة المسيحيين من الصراع وجعل الصراع صراعًا دينيًا إسلاميًا يهوديًا بدلًا من أن يكون صراعًا قوميًا.

هذه النسق من التفكير والممارسة ليس حديثًا، ولكن له جذور عميقة ومتصلة جدا أحيانا تنكشف وأحيانا تبقى مغلقة وتهدف إلى خلق حالة من الاقتتال الداخلي وخصوصًا أننا مجتمع مأزوم يعاني من ضغوطات متعددة ومتنوعة. بالإضافة إلى ذلك يرتو متخذو هذا القانون ليس إلى احترام الهويات الدينية بل على العكس تماما يتم الاعتداء على الكنائس والمساجد، ويمنع لاجئ الداخل جميعهم من العودة إلى بلادهم وعلى أسهم سكان أقرت وكفر برعم، وقيادات وطنية عربية تطار وتعتقل من كافة الطوائف دون تمييز.

أضف إلى ذلك أنه بالرغم من ضعف وهشاشة الأطر الجماعية العربية مثل لجنة الرؤساء ولجنة المتابعة وبعض مؤسسات المجتمع المدني إلا أنها تشكل

علا مخيفا لليمين المتطرف وتقتض مضجعه وتثير هواجسه.

نحاول الآن بعد محاولات الشرح والتفسير ومحاولات توضيح الغايات والنوايا السيئة الدفينة والواضحة لهذه القوانين الربط بينها فكريًا وموضوعيًا من أجل اقتراح خيارات استراتيجية وبدائل:

١. يجب الحسم بموضوع المشاركة في الانتخابات للكنيست، إما المشاركة الكاملة في إطار قائمة واحدة تشمل جميع الأطر السياسية ووجوها شبابية وقيادية ونيكية تستطيع فهم طبيعة المرحلة وتركيبها وإمّا المقاطعة وعدم المشاركة في الانتخابات للبرلمان والإعلان بأننا لسنا جزءًا من اللعبة على غرار ما فعلت المعارضة مؤخرًا، أما الوضع الحالي الذي ينقسم به المجتمع فهو لا يقدم ضمانات.
٢. يجب انتخاب أطر جماعية عربية وتفعلها وعلى رأسها المجلس الأعلى للجماهير العربية الذي يجب أن ينتخب بشكل ديمقراطي ومباشر ويخلق مركزًا للحراك السياسي العربي.
٣. الحد من سياسات الحكومة الرامية إلى خلق الخلاف بين المجموعات الدينية العربية والعمل على تعزيز النسيج الوطني ونبد التعصبات ونشر روح المحبة والتسامح والوحدة بين أبناء الشعب الواحد.
٤. عدم الرضوخ للقوانين التي تريد وتشجع الفصل الطائفي في العمل مقابل الدولة فقط من خلال أطر عربية وحدوية.

(*) محام وأكاديمي، مدير مشارك سابق لجمعية «سيكوي» من أجل تكافؤ الفرص في إسرائيل.

نتنياهوو ويعلون يصعدان اللهجة ضد إيران ويهددان بمهاجمتها!

الهدف صرف أنظار العالم عن تعنت إسرائيل في الموضوع الفلسطيني

ونقلت الصحفية عن يعلون قوله خلال محاضرة في جامعة تل أبيب: «لقد اعتقدنا أن من ينبغي أن يقود الحملة ضد إيران هي الولايات المتحدة، لكن الولايات المتحدة دخلت في مرحلة معينة إلى المفاوضات معهم، ولأسفي فإنه في السوق الفارسية تفوق الإيرانيون. وإذا كنا نريد أن ننفذ الآخرون عمل الأبرار فإن هذا لن يحدث قريبًا. ولذلك فإنه ينبغي التصرف حيال هذا الموضوع وكأنه لا يحك جلدك إلا ظفرك».

ورأت الصحفية أن أقوال يعلون تعبر عن تغير موقفه بعد أن كان في الماضي يعارض بشدة شن هجوم إسرائيلي منفرد ضد إيران واصطدم مع وزير الدفاع السابق، إيهود باراك، الذي كان يؤيد هجوما كهذا، وأن يعلون أصبح الآن يؤيد موقف نتنهاو.

ووجه يعلون انتقادات شديدة إلى أداء الإدارة الأميركية في الموضوع الإيراني والمخ إلى أن الرئيس أوباما يفضل إبقاء القرار بشأن مهاجمة إيران بيد الرئيس الأميركي القادم، واعتبر أن «الجميع يعلم أن إيران تراوغ لكن المسؤولين الغربيين المتخمين يفضلون إرجاء المواجهة، للعام المقبل إذا أمكن، أو لمن سيخلفهم في المنصب، لكن الأمور ستنفجر في نهاية المطاف».

وانتقد يعلون تخفيف العقوبات عن إيران في أعقاب الاتفاق المرحلي بينها وبين الدول العظمى، وأن إيران هي الآن دولة على عتبة صنع سلاح نووي وبإمكانها أن تقرر متى تشاء الانطلاق نحو صنع قنبلة نووية.

ولم تنحصر انتقادات يعلون للولايات المتحدة في الموضوع الإيراني وإنما اعتبر أن الولايات المتحدة تظهر ضعفا في جميع المناطق في العالم، وقال إن «المعسكر السني المعتدل في المنطقة توقع أن تدعمه الولايات المتحدة مثلما تدعم روسيا المحور الشيعي، وأنا أسمع عدة أصوات تعبر عن خيبة أمل في المنطقة. وقد زرت سنغافورة وسمعت خيبة أمل حول تعاطف قوة الصينيين وضعف الأميركيين، وانظروا إلى ما يحدث في أوكرانيا، فالولايات المتحدة تبت ضعفا هناك لأسفي». وتابع: «إننا

انتظرنا في البيت فإن الأبراب سيصل إليك مرة أخرى» واعتبر أنه تدور في العالم «حرب بين الحضارات».

وتطرق يعلون إلى العلاقات الأمنية الأميركية-الإسرائيلية وقال إنه «ينبغي النظر إلى المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل بشكل تناسلي، وهذا ليس منة أميركية وإنما توجد مصالح» مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة تحصل منا على معلومات استخباراتية نوعية وتكنولوجيا متطورة»، وأضاف «نحن اخترعنا القبة الحديدية ونحن اخترعنا أجنحة طائرة الشبح إف-٣٥ ونحن اخترعنا جيتس» في إشارة إلى منظومة اعتراض الصواريخ الطولية المدى.

وانتقد يعلون رئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين ووزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني، قائلا إنه «يوجد لدينا مشكلة خطيرة تتمثل باتهام الذات... وهناك أوساط يلتقي فيها إسرائيليون وعرب، والعرب يتهمون اليهود واليهود يتهمون أنفسهم». وأضاف مهاجما ليفني من دون ذكر اسمها أنه «توجد جهات في الحكومة فقدت التوازن وتتهم أنفسنا [بفشل المفاوضات مع الفلسطينيين] وهي تقول لماذا بنيت [في المستوطنات] وعندما يصبح مريحا لجميع أولئك من الخارج مهاجمتنا. توجد بيننا اتهامات كثيرة ضد أنفسنا وهذه تجذب الانتيران نحونا وتدفع جهات إلى ممارسة ضغوط علينا ومطالبتنا بتقديم تنازلات».

سفينه الأسلحة الإيرانية:

تجاهل العالم جرة عرلة إسرائيل!

اعتبر نتنهاو خلال «مسرحية» لاستعراضه لشحنة الأسلحة التي عثر عليها سلاح البحر الإسرائيلي في سفينة «كلوز سي»، التي اعتراضها في البحر الأحمر وجرها إلى ميناء إيلات، أن مصدرها إيران وجهتها قطاع غزة، وأن إيران سترسل في المرة المقبلة «حقاتب نووية» بدل الصواريخ، وأن المجتمع الدولي يتجاهل «عدوانية» إيران. وقال نتنهاو خلال استعراض الأسلحة إن «إيران حاولت إخفاء شحنة الأسلحة الفتاكة، وكان في الحاويات هذه المرة صواريخ طويلة المدى، وستحتوي الحاويات في المرة المقبلة على حقاتب نووية سيكون بإمكانها أن ترسلها إلى أي ميناء في العالم، ويجب منع إيران من صنع سلاح نووي».

وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه عثر في السفينة «كلوز سي»، التي اعتراضها في البحر الأحمر وعلى بعد ١٥٠ كيلومتر عن شواطئ إيلات، على ٤٠ صاروخًا من طراز «إم ٣٠٢» - يتراوح مداها بين ٩٠ و١٦٠ كيلومترا (١٨١ قذيفة هاون و ٤٠٠ ألف رصاصة).

وقال نتنهاو إنه «لو وصلت هذه الأسلحة الفتاكة إلى أيدي المنظمات الإرهابية في غزة، لاستخدمتها استخداما قاتلا ضد إسرائيل، وكان بإمكان صواريخ إم - ٣٠٢ أن تضرب تل أبيب والقدس ومشارف حيفا، وهاجم نتنهاو الدول العظمى التي تجري محادثات مع إيران حول برنامجها النووي، وقال إنه «يوجد كهؤلاء في المجتمع الدولي الذين ما كانوا يريدون أن ننخذ هذا العمل وهم لا يريدون أيضا أن نبين للعالم ما يحدث في الحقيقة داخل إيران» في إشارة إلى عرض أفلام على شاشات في ميناء إيلات خلال استعراض الأسلحة وتظهر إعدام جواسيس.

عاد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنهاو، إلى تصعيد لهجته ضد إيران، مؤخرًا. ورغم أن نتنهاو لم يتوقف عن مهاجمة إيران في تصريحاته، إلا أنه رافق ذلك، في الأيام الأخيرة، دخول وزير الدفاع موشيه يعلون على خط التصريحات النارية الداعمة لسياسة نتنهاو بهذا الخصوص، حتى على حساب زيادة تازم العلاقات مع الإدارة الأميركية بشكل عام، ومع الرئيس الأميركي باراك أوباما بشكل خاص.

والملفت أن تصعيد اللهجة الإسرائيلية الرسمية ضد إيران، في هذا التوقيت بالذات، هدفه صرف الأنتظار عن مسار العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، التي دخلت في هذه الأثناء إلى مرحلة حرجة، بعد اللقاءين اللذين عقدهما أوباما مع نتنهاو والرئيس الفلسطيني محمود عباس، من أجل إقناعهما بمواصلة المفاوضات التي يبدو أنها وصلت إلى طريق مسدود، واقترب موعد الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين القدامى، في ٢٩ آذار الجاري، الذين تعهدت إسرائيل بالإفراج عنهم عشية انطلاق المفاوضات بين الجانبين لمدة تسعة شهور سنتهي بحلول ٢٩ نيسان المقبل.

وقال نتنهاو في خطاب أمام الكنيست، الأربعاء الماضي، إنه «لسنا مستعدين للتنازل عن مطالبنا الأساسية»، معتبرا أنه «نفتنا خطوات ليست بسيطة أبدا من أجل الدخول إلى المفاوضات، ولكن لدينا في هذه المفاوضات مواقف أساسية نحافظ عليها، وهناك محاولة الولايات المتحدة ووزير خارجيتها جون كيري لتحريك المفاوضات وأعتقد أن الجميع يدرك الآن جيدا من هو الجانب الراض ومن هو الجانب غير الراض للإسلام».

من جانبه قال رئيس حزب العمل والمعارضة الإسرائيلية، إسحاق هيرتسوغ، في جلسة الكنيست نفسها، إن نتنهاو هو شخص «خامل» واعتبر أنه «بدلا من إطلاق سراح هؤلاء الأسرى ينبغي التعهد بتجميد البناء في المستوطنات»، وتابع مخاطبا نتنهاو أنه «ليس الاعتراف بالسلطة اليهودية هو الذي يحركك وإنما الاعتراف بأنك تستدعي إلى تنفيذ خطوات صعبة تتعارض مع موقف أعضاء حزبك، وعباس هو شريك صعب لكن السلوك الذي تفرضه أنت على إسرائيل من خلال ارتفاع وتيرة البناء في المستوطنات في العام الماضي بنسبة ١٢٣ بالمئة هو الذي يعزلنا عن العالم... ولقد وقعت بيديك على الدولة الثنائية القومية».

الجيش الإسرائيلي يواصل استعداداته

لاحتتمال مهاجمة إيران

في هذا التوقيت بالذات، الذي يستمر فيه التعنت الإسرائيلي في العملية السياسية مع الفلسطينيين، نشرت صحيفة «هآرتس» - على موقعها الإلكتروني أن نتنهاو ويعلون أمرا الجيش الإسرائيلي بمواصلة الاستعدادات لاحتمال شن هجوم منفرد ضد المنشآت النووية في إيران على الرغم من المحادثات بين الأخيرة والدول العظمى.

ووفقا للصحيفة فإن نائب رئيس هيئة أركان الجيش، اللواء غادي آيزنكوت، وقائد قسم التخطيط في شعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة، العميد جرحقئيل آغا، شاركا في سلسلة اجتماعات مشتركة للجنتي الخارجية والأمن والمالية في الكنيست، خلال شهري كانون الثاني وشباط الماضيين، واستعرضا أمام أعضاء اللجنتين تقارير حول خطة عمل الجيش الإسرائيلي من أجل إقرار ميزانية الأمان. ونقلت «هآرتس» عن ثلاثة أعضاء كنيست شاركوا في هذه الاجتماعات وطلبوا عدم كشف هويتهم، قوله هم إن آيزنكوت وآغاى تطرقا باقتضاب إلى استعداد الجيش الإسرائيلي لإبحاط البرنامج النووي الإيراني» وأشارا إلى أن هذا جزء من خطة عمل الجيش.

وأضاف أعضاء الكنيست أن الضابطين ذكرا أن الجيش سيرصد خلال العام الجاري ما بين ٢ر٨ و ٣ر٤ مليار دولار من ميزانيته للاستعداد لاحتمال شن هجوم في إيران، وأن هذا المبلغ مشابه للمبلغ الذي تم رصده للهدف نفسه العام الماضي، وفي ردهما على أسئلة أعضاء الكنيست حول ما إذا كانت المحادثات بين الدول العظمى وإيران لم تغير سياسة حكومة إسرائيل تجاه إيران، قال الضابطان إن الجيش الإسرائيلي تلقى تعليمات واضحة من نتنهاو ويعلون بمواصلة الاستعدادات لاحتمال شن هجوم عسكري منفرد ضد إيران ومن دون علاقة بالمحادثات بين الدول العظمى وإيران.

وأشارت الصحفية إلى أن مكتب نتنهاو ومكتب الناطق العسكري الإسرائيلي رفضا التعليق على الموضوع.

ويذكر أن نتنهاو صرح بعد التوصل إلى الاتفاق المرحلي بين إيران والدول العظمى بأن إسرائيل ليست ملتزمة بالاتفاق.

لكن «هآرتس» لفتت إلى أنه في موازاة الجهود التي يبذلها كيري من أجل دفع المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين «صعد نتنهاو لهجته في الموضوع الإيراني وكرر التهديدات المبطنة بنش هجوم إسرائيلي منفرد ضد المنشآت النووية».

وكانت الصحفية نفسها قد نشرت خبرا جاء فيه أن يعلون عبر عن تأييده لهجوم عسكري إسرائيلي منفرد ضد إيران وأنه ليس بإمكان إسرائيل الاعتماد على الولايات المتحدة بأن تمنع إيران من صنع سلاح نووي.

ائتلاف نتنياهو يسجل تماسكا غير مسبوق!

***الكنيست يختتم دورته الشتوية والائتلاف يبدد كل التوقعات بشأن أزمت كانت مفترضة* الائتلاف أقر سلسلة من القوانين الكبيرة التي أراد كل واحد منها أحد مركبات**

الائتلاف *قوانين عنصرية تستهدف المواطنين العرب وقانون يعرقل إلى درجة المنع أي حل للصراع وقانون يستهدف «الحريديم» *الائتلاف يظهر تماسكا كبيرا حول

أجندة اليمين بمن في ذلك الوزيران ليفني ولبيد *جزء من المعارضة البرلمانية يتخذ موقفه من منطلق جلوسه في مقاعد المعارضة وليس من منطلق سياسي*

كتب برهوم جرابيسي:

اختتم الكنيست في ١٩ آذار الجاري دورته الشتوية التي هي الأولى منذ عامين، إذ أن هذه الدورة هي الأطول سنويا (٦ أشهر)، وقد أنجز فيها الائتلاف سلسلة من القوانين العنصرية والحقاقصة لاسس الديمقراطية، والمعارضة مع آفاق الحل وغيرها، بسلاسة نسبية، محطما كل التقديرات بأن كل واحد من هذه القوانين كان من المفترض أن يقود إلى أزمت ومشاحنات داخل الائتلاف ذاته، إلا أنه أقر كل هذه القوانين دون أي عوائق تذكر، أو يجدر التوقف عندها، ما يؤكد تماسك حكومة بنيامين نتنياهو وائتلافه، ولا تلوح في الأفق أزمة حقيقية، من شأنها أن تؤدي إلى انهيار الحكومة، علما أن نتنياهو يركز بشكل دائم على «احتياطي» للحكومة، من كتلتي المتدينين المتزمتين «الحريديم»، التواقتين للانضمام إلى الحكومة، شرط إصلاح ما أقدمت عليه هذه الحكومة ضد جمهور الحريديم من فرض تجنيد عسكري وتقليص ميزانيات.

ونذكر أن حكومة نتنياهو تركز على الكتلة البرلمانية المشتركة لحزبي «الليكود» و«إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، ولهما ٣٦ مقعدا، ٢٠ مقعدا لليكود و١١ مقعدا لإسرائيل بيتنا، وفي الكتلة انسجام سياسي تام، وحتى أن أصوات التطرف السياسي تصدر بالذات من نواب الليكود، في حين أن زملءهم من «إسرائيل بيتنا» وكالعادة، لهم بوق ناطق واحد، زعيمهم ليبرمان، الذي يحاول التاقلم في الحلبة الدبلوماسية، مغلفا مواقفه اليمينية بصيغ «معتدلة»، والكتلة الثانية من حيث الأجزاء السياسية، هي «البيت اليهودي»، التي تضم عدة أحزاب تركز أساسا على جمهور المستوطنين في الضفة والقدس، مع الجمهور التقليدي لحزب المتدينين الصهاينة «المفдал»، وهي الكتلة الأشد تطرفا في الكنيست ولها ١٢ مقعدا.

ثم كتلة «يوجد مستقبل» بزعامة وزير المالية يائير لبيد، وهي الثانية من حيث عدد النواب في الائتلاف والكنيست، ولها ١٩ نائبا، وترزها المساحة السياسية في خانة «الوسط»، إلا أن نهجها في الائتلاف والكنيست يثبت أنها في خانة اليمين السياسي والاقتصادي على مختلف الأصعدة. والكتلة الأصغر، هي كتلة «الحركة» بزعامة وزيرة العدل، تسبيبي ليفني، رئيسة الطاقم المفاوضات أمام الجانب الفلسطيني، وقد راهن عليها الكثيرون بأنها «الحلقة الأضعف» في هذه الحكومة، كونها تؤيد حل الصراع، وهي مناصرة أكثر لحقوق الانسان، إلا أن نهجها على أيضا في

كتب إسرائيلية جديدة

الديانات التوحيدية

اسم الكتاب: من هو الشعب المختار؟

تأليف: أفي بيكر

إصدار: منشورات «يديעות أحرונوت»، ٢٠١٣

يعتبر هذا الكتاب أنه «لا يمكن دراسة تطور البشرية مثلما نعرفه اليوم من دون التطرق إلى فكرة الاختيار ووجود حلف غامض بين الشعوب والرب. وبين الديانات التوحيدية كان اليهود أول من أعلنوا «أنت اخترتنا من بين الشعوب»، وفي أعقابهم، بعد أكثر من ألف عام، ظهرت المسيحية والإسلام وادعتا بأنهما حلتما مكان اليهودية بكونهما شعب الله المختار. وعلى أثر ذلك تم كسر تقاليد وسفكت أنهار من الدماء في أكبر صراع أفكار في التاريخ، وتحول اليهود إلى نموذج للتقليد وفي الوقت نفسه باتوا هدفا للكره غير المسبوق.»

يسعى هذا الكتاب إلى استعراض صراع القوى هذا بواسطة شخصيات مأخوذة من فترات تاريخية متعددة ومن ديانات وشخصيات ورجال ونساء، بينهم مل غيبسون وبنيامين ديزرائيلي وجورج إليوت والراباي عكيفا ويوسف برينر وأنا فرانك ويوحنا بولس الثاني والحاكم كوك والنبي محمد وشموئيل يوسيف وجنون والمفتي الحاج أمين الحسيني ومارتن لوتر وغيرهم، وجميع هؤلاء، كل واحد بطريقته، سعوا كي يوضحوا لأنفسهم أو لمحيطهم جوهر الفكرة المؤسسة والدراماتيكية لتطور الديانات التوحيدية والقوميات والحضارات.

يمنح «من هو الشعب المختار؟» القارئ فرصة نادرة ليتعلم بشكل مبسط جوهر فكرة الاختيار في اليهودية وصورها المتطورة في الثقافة الغربية التي نتخسها، وفي العالم الإسلامي التي تعيش إسرائيل في قلبه.

وإلى جانب نصوص من الديانات الثلاث يستند الكتاب إلى عدد كبير من مراجع البحث المعاصر التاريخية والسياسية والأدبية والاجتماعية والنفسية، ويتطرق إلى انعكاس هذا الصراع في مواقع الانترنت.

إيضاحات فلسفية - تاريخية

مبتكرة للوضع البشري

اسم الكتاب: الوضع البشري»

تأليف: حنه أرندت

إصدار: منشورات «هكيوتس هميؤحاد»، ٢٠١٣

يرى الناشر أنه «منذ أن أصدرت حنه أرندت كتابها «الوضع البشري»، لم يكن فكرها السياسي آني وضروي

الائتلاف الحاكم أكد بقاءه في معسكر اليمين من منطلقات سياسية، أكثر مما يبدو وكأنها تبحث عن البقاء في واجهة السياسة، فقد أيدت ودعمت كل المشاريع الاستيطانية، كزميلها وزير المالية لبيد، ولم تعترض على قانون «الاستفتاء العام»، الذي يعرقل إلى حد المنع أي حل للصراع مستقبلا، ولم تعترض على القوانين للمعارضة مع الأسس الديمقراطية، التي تستهدف المواطنين العرب في إسرائيل، حتى وإن كان القانون ذاته يعرضها هي وحزبها لخطر الوجود البرلماني، والقصد قانون نسبة الحسم في الانتخابات البرلمانية.

قوانين خطيرة

في النصف الأول من شهر آذار الحالي، ظهر في الكنيست ما تم وصفه بـ «أزمة برلمانية»، إذ تم فرض أنظمة عمل برلمانية صارمة، لفرض تمرير قوانين كبيرة، وهي رفع نسبة الحسم، وقانون «استقرار الحكم»، وتجنيد «الحريديم»، وقانون «الاستفتاء العام»، حيث اعترضت المعارضة على هذه الأنظمة، وقررت مقاطعة جلسات النقاش والتصويت، التي تم تخصيص ثلاثة أيام وليال لها من دون انقطاع، فصوت الائتلاف الحاكم وحده على هذه القوانين، لتحظى بإجماع نواب الـ ٦٨.

فقد أقر الكنيست بالقراءة النهائية قانونا هو عمليا تعزيز لـ قانون «الاستفتاء العام» القائم، إذ جرى تحويل قانون «الاستفتاء العام»، الذي أقر في العام ٢٠١٠، إلى قانون «أساس»، وبموجب الأنظمة الإسرائيلية لا يجوز الغاؤه، إلا بأغلبية عديدة من ٦١ نائبا، وكل أغلبية دون ذلك لا تحسب. ويقتضي قانون «الاستفتاء العام»، بأن أي اتفاق لحل الصراع تتوصل له الحكومة الإسرائيلية ويتضمن انسحابا من مناطق تقع تحت ما يسمى بـ «السيادة الإسرائيلية»، سيحتاج إلى أغلبية عديدة في الكنيست من ٨٠ نائبا، وفي حال لم تتحقق هذه الأغلبية ولو بنائب واحد، فسيتم التوجه إلى «الاستفتاء العام»، وفي ظروف الشارح الإسرائيلي الحالية، وللمستقبل المنظور، فإن ضمان أغلبية كهذه في البرلمان أو في الشارع شبه معدومة.

ويتعلق القانون أساسا بمنطقة مدينة القدس الكبرى وما تضم من مناطق لها، ومرمفات الجولان السوري المحتل، بعد أن كان الاحتلال قد فرض على هاتين المنطقتين القانون الإسرائيلي، في الماضي، كما سيسري القانون على أي مناطق ستكون ضمن اتفاق «تبادل أراض».

كما أقر الكنيست بالقراءة النهائية رفع نسبة الحسم في الانتخابات البرلمانية من ٢٪ إلى ٣٫٢٥٪، وسوية معه قانون ما يسمى «استقرار الحكم»، وقد فضل اليمين الإسرائيلي

القانونين بمواصفات تعزز سيطرته هو على الحكم، والهدف المركزي الأساس من هذين القانونين، ضرب التمثيل السياسي البرلماني للمواطنين العرب، إضافة إلى تقويض دور المعارضة، وإضعاف مكانة الهيئة التشريعية، ليعزز أكثر قبضة حكم اليمين على المؤسسة الحاكمة. وليس صدفة أنه تم اختيار نسبة ٣٫٢٥٪ كخسبة حسم بدلا من ٢٪ قبل إقرار القانون، لأن هذه النسبة الأعلى التي وصلت لها لائحة انتخابية تمثل شرحية سياسية من المواطنين العرب، وهذا الأمر سيفرض على العرب أن يخوضوا الانتخابات إما في لائحة واحدة أو لائحتين، وهذا ليس بالضرورة سيكون مظهر «وحدة» أو يضمن قوة أكبر، لأن عدم التعددية الفكرية والسياسية في داخل المجتمع العربي قد تدفع بمجموعات كبيرة للجلوس جانبا.

كذلك فإن تفاصيل قانون ثبات الحكم فيها أيضا محاولة لتحييد النواب العرب، فلا يضع القانون تقديبات على اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة، وسيحتاج حجب الثقة عن الحكومة أغلبية عديدة من ٦١ نائبا، وأي أغلبية أخرى تنقل عن ذلك من بين المتواجدين في الهيئة العامة لدى التصويت لا يتم احتسابها وهذا كان قائما في القانون قبل تعديله، ولكن الجديد الأخطر في هذا القانون، هو أنه في حال تم حجب الثقة عن الحكومة بالأغلبية المطلوبة فإن الحكومة تواصل عملها كالمعتاد كاملة الصلاحيات، وليس كحكومة انتقالية، وذلك إلى حين تشكيل حكومة بديلة تركز على ٦٥ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، وهذا عدد ليس صدفة، لأن فارق عشرة نواب يأخذ بعين الاعتبار معدل القوة البرلمانية للكتل التي تمثل المواطنين العرب في السنوات الأخيرة.

وبعد جدل سنوات طويلة، أقر الكنيست القانون الذي يفرض الخدمة العسكرية على الشبان المتدينين المتزمتين «الحريديم»، الذين يرفضون الخدمة من منطلقات دينية وشراعية، رغم توجهاتهم اليمينية، ولكن في القانون ما يسمح تعديله مستقبلا، إذ أنه يدخل حيز التنفيذ تدريجيا، وهو يواجه معارضة صاخبة جدا لدى جمهور «الحريديم».

وأقر الكنيست نهائيا في أسبوعه الأخير قانونا يستهدف رعاة الماشية العرب، خاصة في الجنوب، وهو يضاعف العقوبات على كل من يدخل إلى حقول زراعية، أو أن ماشيته دخلت إلى حقول زراعية ولو عن طريق الخطأ، لتصل العقوبة إلى ستة أشهر في السجن.

كما جرى تمديد القانون المؤقت لقانون المواطنة الذي يمنع لم الشمل وهو قانون بدأ العمل به في العام ٢٠٠٢، وتمدد الحكومة سريانه مرة كل ستة أشهر، وبشكل دوري،

رغم قرارات صادرة عن المحكمة العليا ترفض القانون عمليا، وهو ينص على وقف اجراءات لم الشمل، لكل زوج أو زوجة من الضفة الغربية أو قطاع غزة، وأضاف له في السنوات القليلة الماضية الدول العربية، والقانون يطال آلاف العائلات، ولكن بشكل خاص يهدد آلاف العائلات في مدينة القدس، بفعل قانون الضم الاحتلالي، الذي «منح» أهالي القدس بطاقات إقامة.

وفي شهر شباط الماضي، أقر الكنيست بالقراءة الأولى مشروع قانون يحول قانونا مؤقتا يمنع دخول فلسطينيي الضفة والقطاع إلى إسرائيل من دون تصاريح إلى قانون دائم، ويفرض القانون غرامات باهظة، وحتى السجن عليهم، ومن المفترض اقرار القانون نهائيا في شهر أيار ٢٠١٤.

يوم من اختتام الدورة التشريعية عن مشروع قانون جديد، يلغي بموجبه ضريبة الشراء بنسبة ١٨٪ على البيوت الجديدة، التي تشتريها أزواج شابة من شركات إسكان عامة، شرط أن يكون أحد الزوجين قد أدى الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال، ما يعني استثناء المواطنين العرب من القانون، ومعهم أيضا من لا يخدم في الجيش من «الحريديم»، وفي حال أبقى لبيد على مشروعه، فمن المفترض أن يقر بشكل سريع في الدورة الصيفية المقبلة.

تماسك غير مسبق

لقد أثبتت حكومة نتنياهو بتجيازها هذه الدورة البرلمانية، تماسكها حول أجندة اليمين المتطرف، وكل من راهن على فوارق وصراعات مستقبلية بين أطراف الحكومة، سيكون عليه الآن إعادة حساباته، حيث أن هذه الدورة بددت أوهاما أن حزب «يوجد مستقبل» بزعامة يائير لبيد، هو حزب «وسط»، رغم أن لبيد ما فاجأ بنهجه في الحكومة لأنه بعث مؤشرات يمينيته في أوج الحملة الانتخابية، فيما أثبتت ليفني أن حل المطاط الذي يربطها بالقاعدة الأم- مفاهيم الليكود التقليدية- تقلص ولم يعد طويلا، ولا ننسى لها أنها هي صاحبة فكرة «الاعتراف بيهودية الدولة»، التي طرحتها في خريف العام ٢٠٠٧، قبيل مؤتمر أنابوليس.

وما يعزز الاستنتاجات بشأن لبيد وليفني، هو أن حكومة نتنياهو الحالية رفعت وتيرة الاستيطان وتمويله بشكل غير مسبوق، ولم نسمع أي اعتراض منهما، ولا من نواب الحزبين اللذين يرأسهما الاثنان، رغم وجود أسماء فيهما كانت تعد حتى وقت قريب، على المعسكر المؤيد لحل الصراع.

ولم تعرف الحلبة الإسرائيلية تماسكا سياسيا بهذا القدر

إعداد: سعيد عياش



الوضع البشري

توافقي تشاركي.

ووجد الدكتور مهند مصطفى أن مناهج المدنيات يعلم على الانتماء لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، ما يؤدي إلى وجود غربة بين الطلاب والمعلمين العرب وبين المنهاج. كما أن المنهاج يعمل على تغيير العلاقة الوطنية بين العرب داخل الخط الأخضر والعرب في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، دون ذكر للانتماء الوطني المشترك بين الجماعتين.

وكتب محرز الكتاب البروفسور محمود ميعاري: إن السياسة التربوية الإسرائيلية تجاه التعليم العربي تهدف إلى طمس الهوية القومية والوطنية والذاكرة الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل، من ناحية، واتخاذهم بالقيم والمضامين اليهودية والصهيونية، من ناحية أخرى، وكل ذلك من أجل خلق إنسان جديد مقلت من جذوره.



من هو الشعب المختار؟

المضامين الكثيرة والمفضلة التي يتعلمها الطالب العربي عن تاريخ الشعب اليهودي، وبين ما يتعلمه الطلاب اليهود عن التاريخ العربي والإسلامي من مواد ضئيلة تعلم أساسا حسب منظور الرواية التاريخية الصهيونية. أما الأمر الأكثر غرابة فهو الغياب الملحوظ لمضامين تتعلق بتاريخ العرب الفلسطينيين في إسرائيل أنفسهم وبمركبات هويتهم، أو بالهوية الفلسطينية والعربية العامة. ووجد البروفسور راسم خمياصي أن منهاج الجغرافيا يهدف إلى محو المشهد العربي الفلسطيني وإنكار وجوده وإحلال جغرافيا عبرية صهيونية مطورة ومؤدجلة مع رسم خارطة عبرية بدل الخارطة العربية، لذلك فإن منهاج الجغرافيا لم يذكر اسم البلاد والمواقع باللغة العربية، وتجاهل القرى العربية المدمرة والمهجرة العام ١٩٤٨، وأخيرًا يوصي الكاتب بتعديل الأهداف والمنهاج لخلق منهاج جغرافي



مناهج التعليم العربي في إسرائيل

يتناول مناهج التعليم في هذه المواضيع الأربعة: اللغة العربية - د. كوثر جابر قسوم- التاريخ - مصطفى كيبا؛ الجغرافيا - راسم خمياصي؛ المدنيات - د. مهند مصطفى. يقع الكتاب في ٢٨٦ صفحة من القطع المتوسط، مع ملخصات وتوصيات باللغات العربية والإنكليزية والعبرية.

الكتاب من تحرير البروفسور محمود ميعاري. وجدت الدكتور كوتر جابر - قسوم في دراستها أن منهاج اللغة العربية يعكس سياسة وزارة التربية والتعليم في إسرائيل في سعيها إلى إفراغ اللغة العربية، بل التعليم العربي ككل، من مقوماته القومية والهوياتية والأيدولوجية، وتميع عملية تدريس اللغة العربية في حصر دورها وقيمتها في الجانب الوظيفي والتواصل، وإهمال النصوص الأدبية وأقصائها عن الطالب، ووجد البروفسور مصطفى كيبا أن هناك بوناً واسعاً بين

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 – 2 – 00970

فاكس: 2966205 – 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube

http://tiny.cc/nkdp

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته

المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي